

موازنة المواطن

عن الموازنة المعتمدة

للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

موازنة كل المصريين

الإصدار الثاني عشر - سبتمبر ٢٠٢٥



جدول المحتويات

٣	١. رسالة من الوزير
٤	٢. يعني إيه موازنة؟
٤	٣. ماتم تحقيقه فى عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥
٦	٤. أهم ركائز موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥
٧	• أهم الافتراضات الاقتصادية المبدئية للإطار الموازني متوسط المدى
٨	• مستهدفات الاقتصاد الكلي للاقتصاد المصري
٩	• ملامح الأداء المالي للموازنة
١٠	• موازنة الحكومة العامة
١١	٥. برامج دعم النشاط الاقتصادي بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥
١١	• مبادرة دعم القطاع الخاص بوضع سقف للاستثمارات العامة وتخراج الدولة من النشاط الإقتصادي
١٢	• مخصصات استثنائية هي الأكبر لمساندة الأنشطة الصناعية والتصديرية والسياحة
١٢	• دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر
١٣	• مشروعات جديدة بالمشاركة مع القطاع الخاص "PPP"
١٣	٦. جهود دفع الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن المصري
١٣	• زيادة غير مسبوقه لتحسين دخول العاملين بالجهاز الحكومي وأصحاب المعاشات
١٥	• أهم مخصصات الحماية الاجتماعية
١٧	• أهم البرامج والمبادرات ذات البعد الاجتماعي
	٧. الوفاء بالاستحقاقات الدستورية لقطاعي (التعليم والصحة) دعماً للإستثمار في رأس المال البشري
٢١	٨. إصلاحات المالية العامة بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥
٣٠	• أهم أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإيرادات العامة (الضريبية/غير الضريبية)
٣٠	• نتائج إيجابية ومتميزة بعد إطلاق الحزمة الأولى من مبادرة التسهيلات الضريبية، وبداية قوية لمسار الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال
٣٢	• إستكمال جهود إعادة هيكلة السياسات المالية دون فرض أعباء جديدة
٣٣	• مصلحة الضرائب شريكاً حقيقياً للممولين لتحفيز الإمتثال الطوعي لتوسيع القاعدة الضريبية
٣٥	• أهم أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإنفاق العام
٣٥	• تطبيق الإطار الموازني متوسط المدى بدءاً من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥
٣٧	• توسيع مفهوم موازنة الحكومة العامة
٣٩	• موازنة البرامج والأداء وبرامج لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين
٤٢	٩. المخاطر المالية بموازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥
٤٤	١٠. دين أجهزة الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥
٤٥	• أهم الإصلاحات لاستمرار خفض الدين العام خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥
٤٥	• وضع سقف لدين الحكومة العامة لا يمكن تعديده ابموافقة رئيس الجمهورية ومجلس النواب
٤٥	• خطة خفض رصيد الدين الخارجي
٤٧	• تنويع مصادر التمويل الخارجي
٤٦	١١. ماهي وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية؟
٤٧	• أهم المستجدات وموقف مصر في المؤشرات العالمية
٥٦	ملاحق
٥٦	• اولاً: الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٥ والقطاعات الدافعة للنمو
٦٣	• ثانياً: أهم المستجدات فيما يخص مقارنة مصر بالدول النظيرة

رسالة من الوزير



للعام الثاني عشر على التوالي، تصدر وزارة المالية تقرير موازنة المواطن كأحد أهم التقارير الدورية لنشر الثقافة المالية ومد جسور التواصل مع المواطنين؛ حيث يتم نشر التقرير في نهاية شهر أغسطس أو في سبتمبر بعد اعتماد الموازنة العامة من مجلس النواب الموقر في يونيو من كل عام.

كما يعرض هذا التقرير جهود وزارة المالية في تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية لرفع وعي المواطن المصري بأحدث توجهات السياسة المالية والمشاركة برأيه على كافة اليات وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة المتاحة من قبل وزارة المالية ووحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بالإضافة للعديد من المعلومات الهامة على كل المواقع الإلكترونية www.mof.gov.eg www.budget.gov.eg واليات الموازنة التشاركية في العديد من المحافظات ليصبح مواطننا فعالاً ويشارك في التصويت على القرارات الخاصة بإعداد الموازنات على المستوى المحلي.

وقد اوضحت موازنة العام المالي الماضي أن الموازنة لم تكن مجرد أرقام واجراءات فقط، بل كانت انعكاساً لمسار اقتصادى متوازن استطاع أن يعزز ثقة المستثمرين ويفتح آفاقاً جديدة للنمو؛ فقد شهد الاقتصاد المصرى نشاطاً متزايداً في قطاعات واعدة مثل الصناعات التحويلية غير البترولية، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذى عزز دور القطاع الخاص كشريك حقيقي فى النمو. فضلاً عن جهود الدولة فى توفير الحوافز الضريبية التى شجعت الامتثال الطوعي وأسهمت فى زيادة الإيرادات دون أعباء إضافية على المواطنين أو مجتمع الأعمال، كما انعكست سياسات إدارة الدين بكفاءة على تعزيز الاستقرار المالي، بما يدعم استمرار مسيرة الإصلاح الاقتصادي وبما يؤكد أن ما تحقق من إنجازات هو بداية لمسار يفتح آفاقاً أوسع لمستقبل أفضل وواعد للاقتصاد المصرى.

وفى ضوء ما سبق يأتي مشروع الموازنة الجديدة تحت عنوان «موازنة النمو والاستقرار والشراكة مع مجتمع الأعمال»، بالرغم من التحديات والظروف الاقتصادية العالمية والإقليمية الصعبة، إلا أننا استطعنا الحفاظ على الانضباط المالي وتحقيق أداء اقتصادي قوي وعودة الاقتصاد المصري إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي أكثر ارتفاعاً، حيث تأتى موازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥ لتقوية الوضع المالي والاقتصادي الداخلي وزيادة قدرته على التعامل مع الصدمات الخارجية والاستفادة من الفرص المتزايدة المتاحة، مع التأكيد على دعم القطاع الخاص وزيادة شبكة الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية من خلال إقرار إجراءات وحوافز وسياسات تقدم المساندة و الدعم الكافي للقطاعات والفئات الأكثر احتياجاً والأكثر تأثراً بشكل يمكّن اقتصادنا وبلدنا من الحفاظ على قدر ملحوظ من النشاط الاقتصادي والاستفادة من الفرص التي يمكن أن تتيحها التطورات العالمية.

وإذ أتمنى أن تشجعك قراءة هذا التقرير وإتاحة هذه المعلومات على المشاركة بشكل فعال في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية وفي عملية اتخاذ القرار من خلال جلسات الاستماع الجماهيري المتاحة بشكل حضوري في العديد من المحافظات أو بشكل افتراضي من خلال الوسائل الالكترونية الحديثة الخاصة بوزارة المالية.

وزير المالية

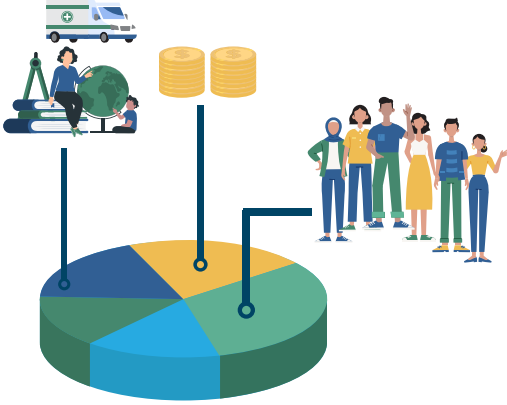
أحمد كجوك

أحمد كجوك

يعني إيه موازنة؟

يعني إيه موازنة؟

- الموازنة العامة للدولة هي الأداة الرئيسية لوزارة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين للوصول للحد الأقصى من الإيرادات، وإعادة تنظيم أولويات الإنفاق من أجل خدمة المجتمع على نحو أفضل.
- كما تعرض خطط وبرامج وزارة المالية التي اعدتها للتصدي للتحديات الراهنة ولتمهيد الطريق أمام تحقيق مستقبل أفضل.
- وتعد الموازنة العامة للدولة أداة للمراجعة والمساءلة، والتي من خلالها يتمكن المواطنون من التحقق إذا كانت خطط الإنفاق التي وضعتها حكوماتهم تتوافق مع أولوياتهم.



ما تم تحقيقه في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥

- **لقد استطاع الاقتصاد المصري التصدي الي العديد من التحديات التي شهدها العالم في عام ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥**، بالإضافة الي العودة الي تحقيق معدلات نمو اقتصادي أكثر ارتفاعا علي الرغم من التصاعد المستمر في **المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية**، والتي أبرزها الحرب المباشرة بين إيران وإسرائيل، وتوترات البحر الأحمر، واستمرار التباطؤ في الاقتصاد العالمي.
- كما جاءت **التدابير الجمركية الجديدة** التي أعلنتها بعض الدول الكبرى لتزيد من حدة **النزاعات التجارية** وتؤثر سلبًا على حركة التجارة العالمية والأسواق المالية.
- وتجدر الإشارة الي ان هذه التحديات كان لها تأثير علي العديد من الاقتصاديات في العالم.
- **كيف استطاعت الموازنة العامة للدولة تحقيق أداء مالي قوي في العام ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥؟**
- ارتفع الفائض الأولي ليحقق ٦٢٩,٢ مليار جنيه (ختامي أولي) (٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو أعلى فائض أولي محقق تاريخياً.
- بلغت الإيرادات العامة ٢,٦ **تريليون جنيه** بنهاية العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ (ختامي أولي)

ارتفعت الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ بنحو ٣٥% في ضوء نمو حصيللة كافة أنواع الضرائب بشكل متكامل، مدفوعاً بتحسين العلاقة مع مجتمع الأعمال وإيجاد حالة من الشراكة، وبتعافي النشاط الاقتصادي وحل أزمة النقد الأجنبي، بالإضافة إلى مساهمة ميكنة النظم الضريبية في تطوير الإدارة الضريبية وزيادة الحصيللة الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية.



ارتفعت النفقات العامة بنسبة ٢٧,٢% لتحقق ٣,٩ تريليون جنيه خلال عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤

ضبط الإنفاق العام في ضوء السعي نحو تحسين إدارة الدين والالتزام بالحدود القانونية. فضلاً عن الالتزام بسقف الإنفاق الإستثماري ١ تريليون جنيه خلال عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤.



انخفض الدين العام لأجهزة الموازنة إلى ٨٥,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠٢٥ مقابل ما يقرب من نحو ٨٩,٤% في يونيو من العام السابق، وانخفض الدين الخارجي لأجهزة الموازنة بنحو ٤ مليار دولار خلال عامين.

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى ٤,٨%، مقابل ٢,٢% خلال الفترة المناظرة من العام السابق، وهو «معدل النمو الأعلى» منذ ثلاث سنوات.

تسارعت وتيرة استثمارات القطاع الخاص لتستحوذ على نحو ٦٢,٨% من إجمالي الاستثمارات المنفذة

شهدت القطاعات الرئيسية الداعمة للتبادل التجاري معدلات نمو مثل (السياحة) ٢٣,٢%، و(الصناعة التحويلية غير البترولية) ١٦,٣%، و(الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) ١٤,٧%.



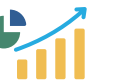
استمر نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية في الانتعاش بمعدل نمو ١٦% خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤



سجلت صادرات السلع تامة الصنع زيادة سنوية قوية بلغت ١٢,٧% خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤.



ارتفع بشكل ملحوظ مؤشر الإنتاج الصناعي (باستثناء النفط الخام والمنتجات البترولية) بنسبة ١٦% خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤.



قفز صافي الإحتياطي من النقد الأجنبي إلى ٤٨,٧ مليار دولار في يونيو الماضي، مقابل ٣٤,٨ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٣، وسجلت تحويلات المصريين بالخارج ٢٩,٤ مليار دولار خلال ١٠ أشهر الأولى من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مرتفعة بنحو ٧٧,١% مقابل العام السابق.



انخفض معدل التضخم ليحقق ٤,٩% في يونيو ٢٠٢٥ مقابل ٢٧,٥% في يونيو ٢٠٢٤.

ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقق ٤٦ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقابل ١٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢؛ مدفوعةً بالاستثمارات الواردة من صفقة رأس الحكمة، واستقرار سوق الصرف، وتحسين النشاط الاقتصادي، ومناخ الاستثمار بشكل عام.



كما احتلت مصر في عام ٢٠٢٤ المرتبة الأولى في إفريقيا والتاسعة على مستوى العالم من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (وفقاً لتقرير مؤسسة LYNX العالمية)، حيث سجلت رقمًا قياسيًا بلغ ٤٧ مليار دولار، مدفوعةً بمشروعات كبرى تحويلية في مجالات التنمية العمرانية والتحول في الطاقة، وعلى رأسها صفقة رأس الحكمة البالغة ٣٥ مليار دولار، والتي تُعد أكبر استثمار تم الإعلان عنه عالميًا. ويعكس هذا التصنيف الجهود الحكومية البارزة لتحديث الإطار التنظيمي، وتسريع تطوير البنية التحتية، والاستفادة من موقع مصر الاستراتيجي في قطاعات ناشئة مثل الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة.

أهم ركائز موازنة العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦

تركز موازنة عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦ على **بناء شراكة جديدة وحقيقية** مع مجتمع الأعمال لدفع النشاط الاقتصادي

والنهوض بالاقتصاد الوطني ليكون أكثر تنافسية ويضع مصر في مصاف الدول المتقدمة
وتقوية الوضع المالى والاقتصادي الداخلى وزيادة قدرته على التعامل مع الصدمات الخارجية والاستفادة من الفرص المتزايدة المتاحة

١- تأسيس شراكة حقيقية وحالة من اليقين والثقة بين المصالح الضريبية ومجتمع الأعمال.



٢- توازن السياسة المالية لاستمرار الانضباط المالى ودفع النمو والنشاط الاقتصادي، ومساندة القطاعات الإنتاجية والسياحة والتكنولوجيا



٣- تنفيذ استراتيجية متكاملة لخفض مستويات دين أجهزة الموازنة العامة على الصعيدين المحلى والخارجي، وتحسين مؤشرات خدمته



٤- خلق حيز مالى لزيادة المخصصات الموجهة لصالح الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية وبرامج مساندة للفئات ذات الأولوية



تهدف إتاحة هذه المعلومات إلى تشجيعك علي المشاركة في عملية اتخاذ القرار. وللمزيد من المعلومات، قم بزيارة أحد وسائل التواصل المجتمعي التالية:

<https://www.facebook.com/FTCEUnit>

Instagram: @transparency_unit

<https://www.youtube.com/channel/UC7Z6felZ1N8nPsAa7cBlHjg>

https://twitter.com/FTCE_UNIT

<https://www.mof.gov.eg>

info@budget.gov.eg

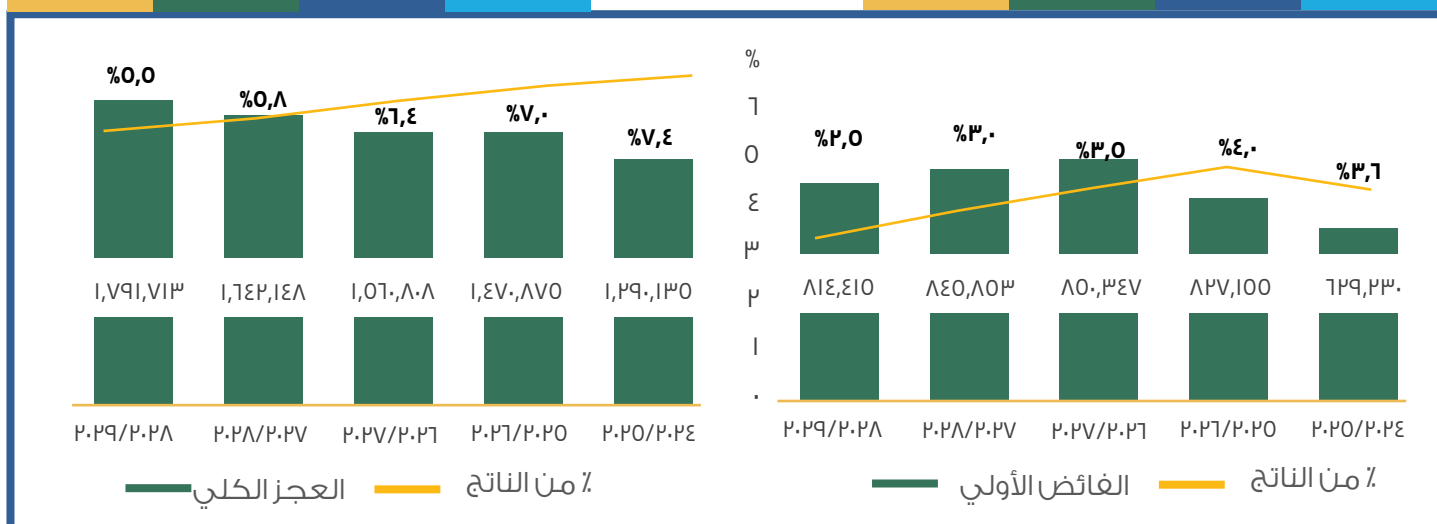
ftceunit@gmail.com

أهم الافتراضات الاقتصادية المبدئية* للإطار الموازي متوسط المدى

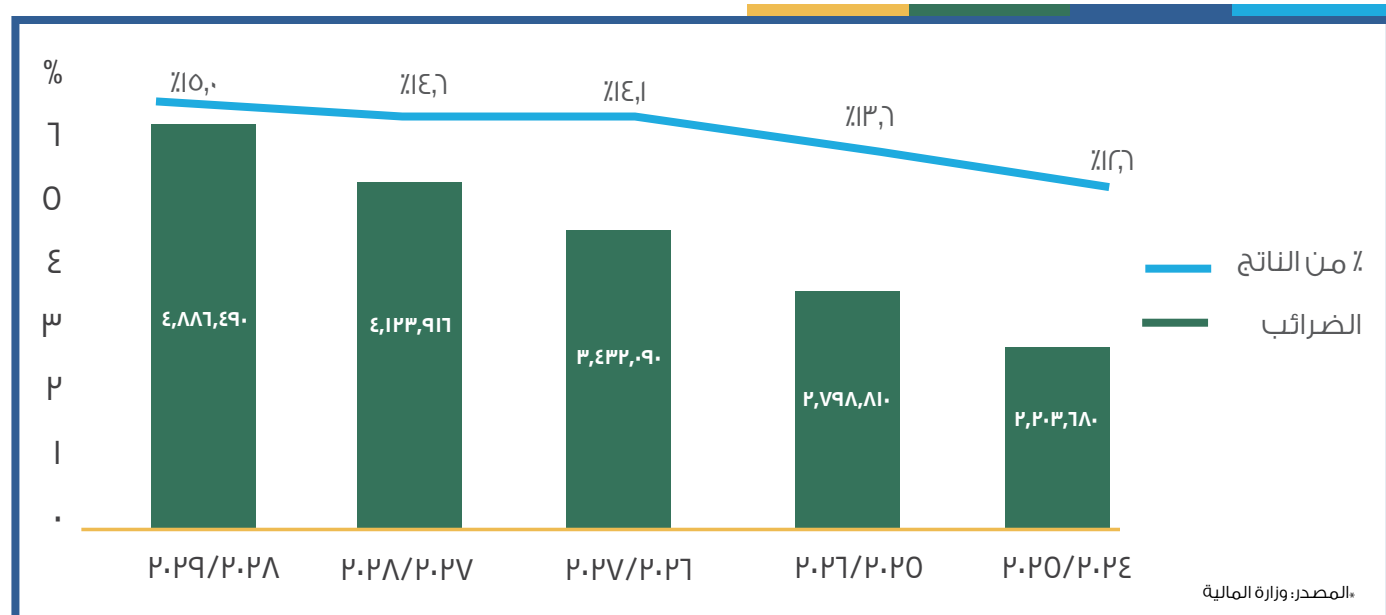
أهم الافتراضات الاقتصادية المبدئية للإطار الموازي متوسط المدى					
٢٠٢٩/٢٠٢٨	٢٠٢٨/٢٠٢٧	٢٠٢٧/٢٠٢٦	٢٠٢٦/٢٠٢٥	٢٠٢٥/٢٠٢٤	
متوقع	متوقع	متوقع	موازنة	ختامي أولي	
%٦,٠	%٥,٥	%٥,٠	%٤,٥	%٤,٥	النمو الحقيقي (%)
%٩,٠	%١٠,٠	%١٠,٥	%١٣,٦	%٢٠,١	المكمش (التضخم)
%١٢	%١٢	%١٣	%١٦	%٢٧	متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات (%)
٢٥٠	٢٧٠	٢٧٠	٢٨٠	٢٦٧	متوسط سعر القمح الأمريكي (دولار / طن)

المصدر: وزارة المالية

العجز الكلي (% إلى الناتج المحلي)



الإيرادات الضريبية على المدى المتوسط



أهم مستهدفات الخطة الاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

أهم مستهدفات الخطة الاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥	
٤,٥%	معدل النمو الاقتصادي
٢٠,٤ تريليون	الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق)
٣,٤٨ تريليون	حجم الاستثمارات الكلية المستهدفة بالخطة (شامل التغير في المخزون)
٤,٠%	نصيب القطاعات ذات الأولوية (الزراعة - الصناعة - الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) من الناتج المحلي الإجمالي
١٣,٦**	معدل التضخم (المكمش)
١٦,٠**	متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية
٢٨٠ دولار**	متوسط سعر القمح (الطن)
٦,٢%	معدل البطالة المستهدف (بنهاية الخطة متوسطة المدى)
١٥,٠%	متوسط معدل النمو السنوي المستهدف لتنشيط الصادرات السلعية (مع ترشيد عملية الاستيراد)
أهم مستهدفات التنمية البشرية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥	
١٠%	معدل النمو السكاني (بحلول ٢٠٢٨/٢٠٢٩)
٢٨%	نسبة السكان تحت خط الفقر (بحلول ٢٠٢٨/٢٠٢٩)
أهم مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥	
١٤%	زيادة مساحة المعمور المصري لترتفع نسبة المساحة المأهولة من ٧% إلى ١٤ بحلول عام ٢٠٣٠
١٥ مليون نسمة	إقامة المُدُن الجديدة والتجمّعات العُمرانيّة لاستيعاب عدد أكبر من السكان
٥٠%	التوسع في استخدام التكنولوجيا النظيفة مثل مشروع الهيدروجين الأخضر ومشروعات إعادة تدوير المخلفات على مستوى كافة المحافظات ومشروعات صديقة البيئة لتصل نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى إجمالي ٥٠% (بنهاية الخطة)

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي - مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٥
**وزارة المالية البيان المالي لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٥

ملاص الأداء المالي لموازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

(بالمليون جنيه)

جدول ملامح موازنة ٢٥-٢٦					
٢١-٢٢	٢٢-٢٣	٢٣-٢٤	٢٤-٢٥	٢٥-٢٦	
مجموع			ختامي أولي	موازنة	
١,٨٣١,٠٢٢	٢,١٨٤,٥٩٤	٣,٠٥٥,١٩٤	٣,٨٨٦,٧١٩	٤,٥٧٣,٩٦٣	المصروفات
٣٥٨,٧٣٥	٤١٢,٤٦٣	٥١٢,٦٩٥	٥٨٥,٨٨٠	٦٧٩,١١٠	الأجور وتعويضات العاملين
٩٩,٥٨٠	١٢٧,٧٨٠	١٤٦,٤٠٢	١٨١,٥٢١	٢١٧,٥٧٠	شراء السلع والخدمات
٥٨٤,٨٢٦	٧٧٤,٢٠٣	١,٣٦٤,٠٨٩	١,٩١٩,٣٦٥	٢,٢٩٨,٠٣٠	الفوائد
٣٤٣,٤٠٥	٤٥٤,١٠١	٥٧٣,٠٠٨	٦٤١,٧٢١	٧٤٢,٥٥٤	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
١١٤,٧٤٦	١٢٧,٦٠	١٤٧,٢٦٣	١٧٦,٣٠٤	٢١٠,٨٠٥	المصروفات الأخرى
٣٢٩,٧٣٠	٢٨٨,٩٨٧	٣١١,٧٣٨	٣٨١,٩٢٨	٤٣٤,٨٩٤	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)
١,٣٤٧,١٧٨	١,٥٦٣,٩٢١	٢,٥٤٣,٦٩٠	٣,٢٢٤,٦٥٠	٣,١١٩,٦١٠	الإيرادات
٩٩١,٤٠٢	١,٢٥٨,٥٨٢	١,٦٢٨,٩٩٨	٢,٢٠٣,٦٨٠	٢,٦٥٤,٧١٠	الضرائب
٤,٠٨١	٥,٤٣٢	١١,٩٠٩	١٦,٥٥٢	٩,٤٨٦	المنح
٣٥١,٦٩٤	٢٩٩,٩٠٧	*٩٠٢,٧٨٣	٤٠٤,٤١٨	٤٥٥,٤١٤	إيرادات أخرى
(٤٨٣,٨٤٤)	(٦٢,٦٧٢)	(٥١١,٥٠٥)	(١,٢٦٢,٠٧٠)	(١,٤٥٤,٣٥٣)	الميزان النقدي
٥٧٠	(١,٧٧٢)	(٧,٠٠٨)	٢٨,٦٦	٣٦,٦١٧	صافي حيازة الأصول المالية
(٤٨٤,٤١٤)	(٦٠,٩٠١)	(٥٠٤,٤٩٦)	(١,٢٩٠,١٣٥)	(١,٤٩٠,٩٧٠)	الميزان الكلي
١٠٠,٤١٢	١٦٤,٣٠٢	٨٥٩,٥٩٢	٦٢٩,٢٣٠	٨٠٧,٦٠	الميزان الأولي
٪٦,١-	٪٦,١-	٪٣,٧-	٪٧,٢-	٪٧,١-	نسبة الميزان النقدي للناتج المحلي الإجمالي
٪٦,١-	٪٦,٠-	٪٣,٦-	٪٧,٤-	٪٧,٣-	نسبة الميزان الكلي للناتج المحلي الإجمالي
٪١,٣	٪١,٦	٪٦,١	٪٣,٦	٪٤,٠	نسبة الميزان الأولي للناتج المحلي الإجمالي

* متضمن رأس الحكمة
(المصدر: البيان المالي لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٥)

• ستبنى موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ على الدعائم القوية للمرحلة الإصلاحية السابقة وتحقيق ما يلي:

• تحقيق فائض أولي يصل إلى ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي

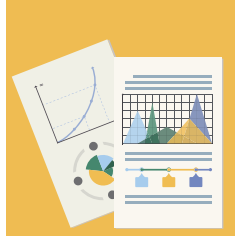
• أن يصل العجز الكلي نحو ٣,٧٪،

• وضع دين أجهزة الموازنة العامة في مسار نزولي ينخفض إلى نحو ٨٠٪ من الناتج المحلي على المدى المتوسط.

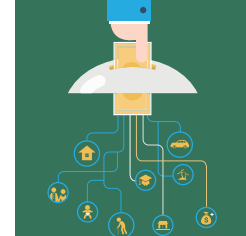
• ويُعزى ذلك إلى السيطرة على معدلات نمو المصروفات العامة وتعبئة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بالإضافة إلى حصيللة التخارج من الأصول المملوكة للدولة.



**٤,٦ تريليون
جنيه
إجمالي
المصرفيات**



**٢,٦ تريليون
جنيه
إجمالي الإيرادات
الضريبية**



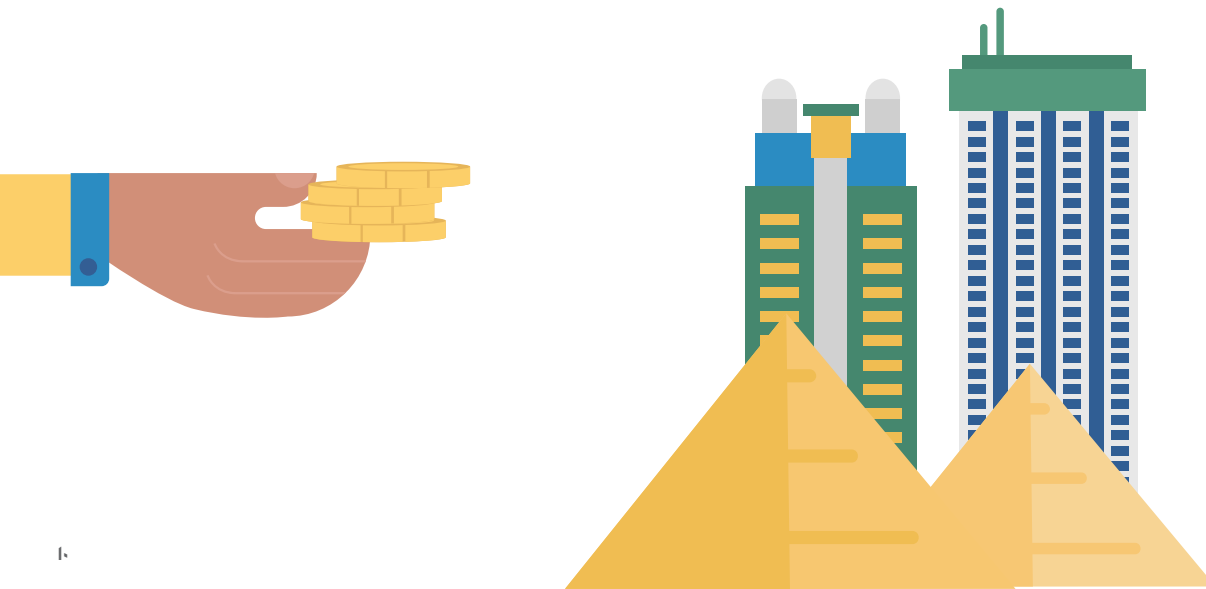
**٣,١ تريليون جنيه
إجمالي الإيرادات**

موازنة الحكومة العامة لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٥

ترسيخاً لمبدأ شمولية وشفافية الموازنة العامة لكافة أجهزة الدولة وعرض بيانات المالية العامة للدولة بشكل أكثر دقة وشمولاً فقد تم عرض الموازنة لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٥ وفقاً لمنظور الحكومة العامة حيث:

- تبلغ جملة إيرادات الحكومة العامة **٧,٣ تريليون جنيه** بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥
- تبلغ جملة مصروفات الحكومة العامة **٨,٥ تريليون جنيه** بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥
- سقف دين الحكومة العامة هو **١٨,٤ تريليون جنيه**، ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تم تطبيق موازنة الحكومة العامة للمرة الأولى على المدى المتوسط بما يساهم في تعزيز الانضباط المالي وتحقيق استدامة السياسات الاقتصادية والمالية. وقد تم إعداد الموازنة ضمن إطار مالي متوسط المدى يمتد حتى عام ٢٠٢٧/٢٠٢٨، بهدف تحسين كفاءة توزيع الموارد وتعزيز القدرة على التنبؤ بالتحديات المالية المستقبلية.



برامج دعم النشاط الاقتصادي بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تتكامل موازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥ مع جهود الدولة الهادفة لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري بتحفيز الاستثمار، وتوطين الصناعة، وتعميق الإنتاج المحلي، لدفع مسار تمكين القطاع الخاص، وتوسيع مساهماته في النشاط الاقتصادي؛ باعتباره قاطرة النمو والتنمية.



مبادرة دعم وتحفيز القطاع الخاص بوضع سقف للاستثمارات العامة بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥

- **وضع سقف للاستثمارات العامة للدولة في العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ بنحو ١,٢ تريليون جنيه،** وذلك ترشيحاً للإنفاق العام، وإفساحاً لمجالات أوسع لمشاركات القطاع الخاص المحلي في الجهود التنموية، ولتقليل الضغط على موارد الدولة والعملة الأجنبية وتوجيه تلك النفقات نحو أوجه اجتماعية وتنموية.
- **تسريع وتيرة تخارج الدولة من الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية** من خلال تنفيذ «سياسة ملكية الدولة» التي تستهدف تهيئة بيئة الأعمال وفسح المجال للقطاع الخاص بإستهداف حصيلة بنحو ٣ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ من تخارج الدولة من عدد من الشركات المملوكة لها، وكذلك من خلال مشاركة الدولة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات البنية التحتية.



مخصصات استثنائية هي الأكبر بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥ لمساندة الأنشطة الصناعية والتصديرية والسياحة

- تخصيص مساندة بنحو ٧٨,١ مليار جنيه «هي الأكبر» لدعم الأنشطة الإنتاجية والتصديرية والسياحية بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥ (ما يمثل زيادة قدرها ٣ أضعاف مخصصات الأعوام السابقة)

المبادرة	المبلغ (مليار جنيه)
مخصصات برنامج رد أعباء المصدرين	٤٤,٥
مبادرة دعم القطاع السياحي (زيادة الغرف الفندقية)	٨,٤
مبادرة دعم فائدة قروض القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية)	٨,٠
دعم برامج صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة وكذلك تقديم حزمة حوافز استثنائية لتوطين صناعة السيارات الكهربائية وزيادة نسب المكون المحلي بالسيارات المصنعة في مصر	٥,٢
مبادرة دعم القطاعات الصناعية ذات الأولوية لزيادة الطاقة الإنتاجية من آلات ومعدات وبيع رأسمالية	٥,٠
حوافز نقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	٣,٠
مبادرة تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي	٣,٠
مبادرة لتوفير سيارات تاكسي تعمل بالغاز الطبيعي وسيارات رباع نقل وطرحها للشباب	١,٠

المصدر: وزارة المالية - البيان المالي لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٥

دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥

- تخصيص دعم مالي الأكبر من نوعه بقيمة **٣ مليارات جنيه** للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥
- ويهدف إلى تيسير تمويل لشباب الأعمال، والمبادرات الابتكارية، والمجالات ذات الأولوية مثل الصناعة المحلية والتصدير، وتمكين رواد الأعمال، مع التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة وفرص التوظيف، لزيادة الإنتاج المحلي وتقليل الواردات.
- قفزت نسبة تمويل المشروعات المتوسطة إلى **نحو ١١٪ خلال عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٣٪ خلال عام ٢٠٢٤**، ومقارنة بـ ٢٪ فقط خلال عام ٢٠٢٣، مما ساهم بشكل كبير في توفير المزيد من فرص العمل، وكذا فرص التصدير.



- بلغت نسبة تمويل المشروعات الإنتاجية (الصناعي/ الزراعي/ الحيواني) **٢٤٪ خلال عام ٢٠٢٥، مقابل ١٦٪ خلال عام ٢٠٢٤**،
- استحوذ حجم تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الموجه للوجه القبلي على ٥٥٪ من حجم التمويل. (وفقاً لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر)

مشروعات جديدة بالمشاركة مع القطاع الخاص "PPP"

- إطلاق ثمانية مشروعات جديدة بنظام الشراكة مع القطاع الخاص (PPP) خلال الفترة المقبلة بقيمة ٤٠ مليار جنيه، في قطاعات حيوية تشمل التعليم، الصحة، والنقل.
- ويأتي ذلك ضمن استراتيجية أوسع لزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنمية، حيث تم توجيه أكثر من ٦٠٪ من تمويلات النصف الأول من ٢٠٢٤ لمشروعات يقودها القطاع الخاص.
- وقد نجحت الدولة حتى الآن في تنفيذ ٢١ صفقة بقيمة إجمالية تبلغ نحو ٦ مليارات دولار، ويجري حالياً توسيع نطاق البرنامج ليشمل ما بين ٤٠ و٦٠ شركة بدلاً من ٣٥ حالياً.

جهود دفع الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن المصري في موازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تشهد موازنة العام المالي ٢٠٢٦ / ٢٠٢٥ اهتماماً كبيراً بتخفيف الأعباء عن المواطنين من محدودي الدخل والشرائح الاجتماعية الأكثر احتياجاً، من خلال تبني مبادرات وبرامج فعّالة تتسم بكفاءة الاستهداف، في إطار رؤية متكاملة ومتسقة لتحسين مستوى المعيشة، وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين

تحسين دخول العاملين بالجهاز الحكومي وأصحاب المعاشات:

تستهدف موازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥ زيادة مخصصات الأجور وتعويضات العاملين في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥ لتصل إلى **٦٧٩,١ مليار جنيه** بنسبة زيادة قدرها ١٨,١٪ وذلك لتمويل أجور ومكافآت وحوافز العاملين بأجهزة الموازنة العامة للدولة (بخلاف العاملين بالهيئات والوحدات الاقتصادية).

وتمثل اعتمادات الأجور وتعويضات العاملين نسبة ١٤,٨٪ من إجمالي المصروفات في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٦/٢٠٢٥ البالغة نحو **٤,٦ تريليون جنيه**.

٦٧٩,١
مليار جنيه
الأجور وتعويضات
العاملين



توفير المخصصات
المالية الكافية



زيادة الأجور بالعام
المالي الجديد
٢٠٢٦/٢٠٢٥



زيادة في مخصصات
الأجور بقيمة
١٠٤ مليار جنيه

لضمان القدرة على تعيين أكثر من:

٧٥ ألف معلم



١٠ آلاف بباقي أجهزة الدولة



٣٠ ألف من أعضاء المهنة
الطبية



يستفيد منها ٤,٥ مليون موظف، وتشمل
ما يلي:

- رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٧٠٠٠ جنيه اعتبارًا من الأول من يوليو ٢٠٢٥
- زيادة العلاوة الدورية بنسبة ١٠٪ للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية و١٥٪ لغير المخاطبين بحد أدنى ١٥٠ جنيه
- رفع علاوة غلاء المعيشة من ٦٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه
- زيادة الحافز الإضافي بمبلغ ٧٠٠ جنيه لكل العاملين في الدولة
- أقل درجة وظيفية تزيد ١١٠ جنيه من إجمالي الأجر



أهم مخصصات الحماية الاجتماعية بموازنة ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦:

إجمالي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية مقابل ٦٣٥,٩ مليار جنيه بموازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤ (بمعدل نمو ١٦,٨٪)



٧٤٦
مليار جنيه

مخصصات دعم السلع التموينية مقابل ١٣٤,٢ مليار جنيه بموازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤ (بمعدل نمو ١٩,٣٪)، وتشمل دعم رغيف الخبز والذي بلغ ١٦ مليار جنيه بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥



١٠
مليار جنيه

لدعم الإسكان الاجتماعي مقابل ١١,٩ مليار جنيه (بمعدل نمو ٤,٣٪)



١٣٦
مليار جنيه

لبرنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي (بمعدل نمو ٣٥٪) مقابل ٤٠ مليار جنيه



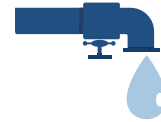
٥٤٠
مليار جنيه

لتغطية تكلفة توصيل خدمات الغاز الطبيعي للمنازل



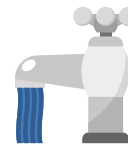
٣,٥
مليار جنيه

مخصصات المياه ضمن باب شراء السلع والخدمات يمثل استهلاك الجهات الحكومية من المياه) مقابل ٣,٤ مليار في موازنة العام الماضي بنسبة زيادة ٣١,٢٪.



٤,٥
مليار جنيه

مخصصات المياه ضمن باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية مقابل ١ مليار جنيه بموازنة العام الماضي بنسبة زيادة ١٠٠٪، ويقدم هذا الدعم للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي والشركات التابعة لها عن فرق تكلفة تحلية المياه في المناطق والأحياء السكنية.



٢,
مليار جنيه

مخصصات الأغذية ضمن باب شراء السلع والخدمات (هي مخصصات الأغذية للوزارات) مقابل ١٤,١ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٩,١٪



١٦,٨
مليار جنيه

مخصصات الأدوية بموازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ مقارنة بـ ١٨,٤ بموازنة العام السابق (بمعدل نمو ١٩,٥٪)



٢١,٩
مليار جنيه

تابع أهم مخصصات الحماية الاجتماعية بموازنة ٢٠٢٦ / ٢٠٢٥

المستلزمات الطبية، مقارنة بـ ٨,٣ مليار جنيه بموازنة العام السابق (بمعدل نمو ٣٢,٣٪)



١١,٠
مليار جنيه

مخصصات النقل والانتقالات العامة، بمعدل نمو ٣١,٦٪



٨,١
مليار جنيه

مخصصات الإنارة، بمعدل نمو ١٩,٤٪.



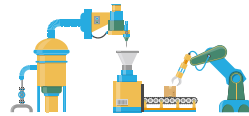
١٤,٤
مليار جنيه

مخصصات دعم الصادرات، بمعدل نمو ٩٣,٥٪ مقابل ٢٣ مليار جنيه بالعام السابق.



٤٤,٥
مليار جنيه

مخصصات دعم الأنشطة الصناعية والزراعية، بمعدل نمو ٦٩٪.



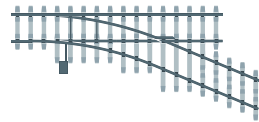
٢٩,٦
مليار جنيه

لدعم المواد البترولية والكهرباء - لتأمين قطاع الطاقة وضمان توافر احتياجات المواطنين والتنمية



١٥,٠
مليار جنيه

جنيه لدعم السكة الحديد



٥,٢
مليار جنيه

لاشتراكات الطلبة بالقطارات و مترو الأنفاق



١,٨
مليار جنيه

لدعم نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية.



٢,٥
مليار جنيه

برامج الأمان الاجتماعي بموازنة ٢٠٢٦ / ٢٠٢٥ وعدد الأسر المستفيدة منها

برامج الأمان الاجتماعي (المبلغ الإجمالي ٥٥,٧ مليار جنية)

١- مساعدات الضمان الاجتماعي وبرنامجي تكافل وكرامة وبرنامج دعم التعليم المجتمعي

عدد الأسر المستفيدة
٥,٢ مليون أسرة



المبلغ المخصص
٥٤ مليار جنية



٢- معاش الطفل

عدد الأسر المستفيدة
٣٠ ألف أسرة



المبلغ المخصص
١٤٧ مليون جنية



٣- إعانات الشئون الاجتماعية والبرنامج القومي لتنمية الطفولة المبكرة

عدد الأسر المستفيدة
٢٣ ألف أسرة



المبلغ المخصص
١,٥ مليار جنية



وفيما يلي بيان بالمخصصات الشهرية لكافة مستفيدي برامج الدعم النقدي التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي بدءاً من شهر إبريل ٢٠٢٥ وذلك على النحو التالي:

المبالغ بالجنيه

مساعدات الضمان الاجتماعي	كرامة	تكافل	الفئة / البرنامج
		٥٨٤	أساس الأسرة التي لديها ٣ أطفال في الدعم
		٦٤٨	أساس الأسرة التي لديها ٢ طفل في الدعم
		٦٤٨	أساس الأسرة التي تجاوز أبنائها ١٨ سنة
		٩٤	الطفل حتى ٦ سنوات
		١٢٥	طالب بالتعليم الابتدائي
		١٥٦	طالب بالتعليم الإعدادي
		٢١٩	طالب بالتعليم الثانوي
		٣٧٥	طالب بالتعليم الجامعي
٨٨٤	٨٨٤		ذو الإعاقة
٨٨٤	٨٨٤		المسن من ٦٥ سنة فأكثر
٧٠٥	٧٠٥		اليتيم
٧٠٥	٧٠٥		الفتاة التي بلغت سن ٥٠ سنة بدون زواج
٧٠٥	٧٠٥		الأرملة أو المطلقة أو المهجورة التي لم تنجب
٦٤٨			أولاد المطلقة

المصدر: وزارة المالية - البيان المالي لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٦



حزمة الحماية الاجتماعية التي تم إطلاقها في شهر رمضان (مارس ٢٠٢٥) لمساندة الفئات الأولى بالرعاية لتحسين مستوى معيشتهم

جاءت حزمة الحماية الاجتماعية لتركز على الفئات الأقل دخلاً لتحسين أحوالهم بالدعم النقدي المباشر، وراعت التنوع حتى تكون أكثر شمولاً لكل شرائح المواطنين من الفئات المستهدفة، وانقسمت الحزمة إلى إجراءات تخص الربع الأخير من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، بالإضافة إلى إجراءات لرفع أجور العاملين بالدولة والمعاشات بدايةً من العام المالي الجديد ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

علاج ٦٠ ألف حالة من الحالات الحرجة على نفقة الدولة والقضاء على قوائم الانتظار بتكلفة إجمالية ٣ مليارات جنيه، وزيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة لمحدودي الدخل ممن ليس لهم تغطية تأمينية بتكلفة إجمالية ٣ مليارات جنيه من مارس حتى يونيو ٢٠٢٥.

تخصيص دعمًا إضافيًا للعشرة ملايين أسرة الأكثر احتياجًا والمقيمة على البطاقات التموينية بتكلفة إجمالية ٤ مليارات جنيه، حيث تم إقرار زيادة ١٢٥ جنيهاً للبطاقات ذات الفرد الواحد، و٢٥٠ جنيهاً لفردين فأكثر لمدة شهرين.

صرف ٣٠٠ جنيه مساندة إضافية خلال شهر رمضان لكل أسرة بإجمالي ٥,٢ مليون أسرة مستفيدة من برنامج «تكافل وكرامة» بتكلفة إجمالية ١,٥ مليار جنيه.

زيادة قيمة المساندة النقدية الشهرية للمستفيدين ببرنامج «تكافل وكرامة» بنسبة ٢٥٪ اعتباراً من أبريل ٢٠٢٥ بتكلفة إجمالية بنحو ١٣ مليار جنيه حتى يونيو ٢٠٢٦.

المساهمة في تمويل المنحة المقررة للعمالة غير المنتظمة المسجلة بوزارة العمل إلى ١٥٠٠ جنيه بدلا من ١٠٠٠ جنيه بتكلفة إجمالية ٢ مليار جنيه حتى يونيو ٢٠٢٦.

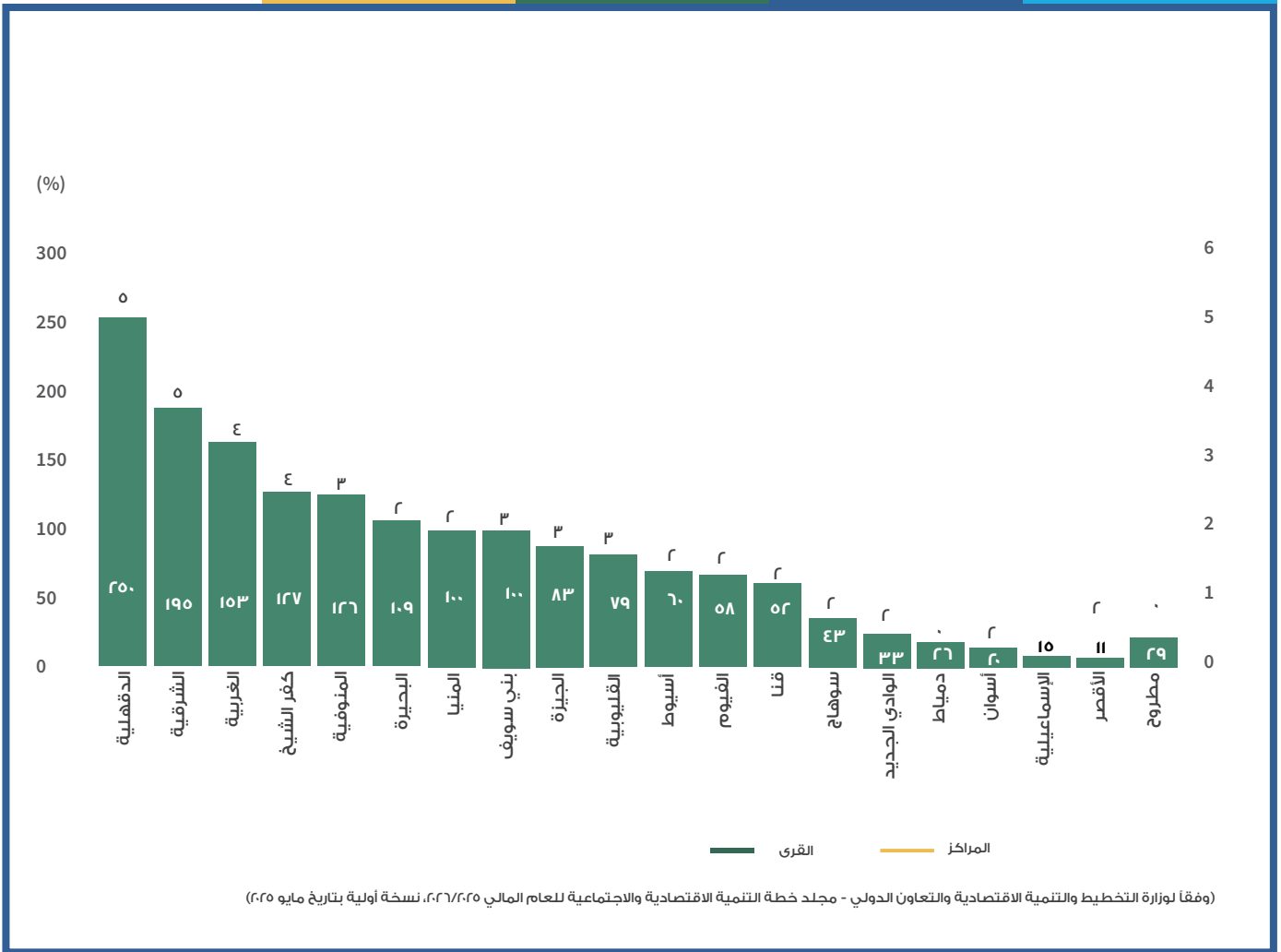
زيادة سعر توريد أردب القمح المحلي لموسم ٢٠٢٥ إلى ٢٢٠٠ جنيه بتكلفة إضافية ٦ مليارات جنيه.

مساندة مزارعي القطن وتحمل الدولة ٢٠٠٠ جنيه فارق السعر لكل قنطار بتكلفة إجمالية ٢,٥ مليار جنيه.

مبادرة حياة كريمة الريف المصري بخطة عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥

- البدء في تنفيذ مُستهدفات المرحلة الثانية من مشروع «حياة كريمة» بالخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٥ بإستثمارات ٢٥ مليار جنيه في مجالات مياه الشرب والصرف الصحي.
- تغطي هذه المرحلة ٢٠ محافظة بعدد ٥٢ مركزاً وإجمالي ١٦٦٧ قرية يقطنها ٢١,٣ مليون نسمة.
- وفي ضوء الجهود المبذولة لدمج البعد البيئي في مشروع «حياة كريمة»، من المستهدف مواصلة تنفيذ مبادرة «القرية الخضراء»، التي تهدف إلى تأهيل قرى «حياة كريمة» لتتوافق مع أحدث المعايير البيئية العالمية للمجلس العالمي للأبنية الخضراء، والحصول على شهادة «ترشيد» للمجتمعات الريفية الخضراء، بالتركيز على ثلاثة محاور أساسية هي «الطاقة، المياه، الموارد».

التوزيع الجغرافي للمرحلة الثانية من مبادرة حياة كريمة بحسب المحافظات وعدد المراكز لكل محافظة عام ٢٦/٢٥



الوفاء بالاستحقاقات الدستورية لقطاعي (التعليم والصحة) دعماً للإستثمار في راس المال البشري

يتضمن مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٦ / ٢٠٢٥ مبادرات أكثر استهدافاً وتأثيراً في حياة المواطنين، تساهم في رفع مستوى معيشتهم، وتلبية احتياجاتهم الأساسية، أخذاً في الاعتبار أن قطاعي الصحة والتعليم تعد الركيزة الرئيسية للتنمية الشاملة والمستدامة، ومن ثم تنصدر اهتمامات وأولويات ومستهدفات برنامج عمل الحكومة المصرية، على نحو يتكامل مع جهود بناء الإنسان المصري

تم استيفاء نسب الاستحقاق الدستوري للصحة بـ **٦١٨ مليار جنيه** (٣,٦٪ من الناتج وفقاً للاستحقاق الدستوري) والتعليم قبل الجامعي بـ **٦٨٤,٨ مليار جنيه** (٤٪ من الناتج وفقاً للاستحقاق الدستوري)، والتعليم العالي والجامعي بـ **٣٥٨,٣ مليار جنيه** (٢,١٪ من الناتج وفقاً للاستحقاق الدستوري) والبحث العلمي بـ **١٧٣ مليار جنيه** (١٪ من الناتج وفقاً للاستحقاق الدستوري).

أولاً: قطاع الصحة

استمرار جهود تحقيق تطوير شامل لقطاع الصحة لتحقيق حياة كريمة لكل المواطنين مع الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي

مخصصات قطاع الصحة بموازنة عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥:



بلغت مخصصات الصحة في موازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥ نحو

٦١٨ مليار جنيه

(زيادة نحو ١٢٢,٣ مليار جنيه عن العام السابق)

الاستحقاق الدستوري: كما تتوافق البيانات المعروضة مع ما تضمنته مواد الدستور رقم (١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٣) لعام ٢٠١٤ بتخصيص نسب من الإنفاق على قطاعات الصحة بنحو ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع التعليم ما قبل الجامعي ٤٪، والتعليم الجامعي ٢٪، والبحث العلمي ١٪. حيث يشمل الإنفاق لتلك القطاعات ليس فقط المخصص للجهات الموازية ولكن تم إضافة إنفاق يتم من قبل الهيئات الاقتصادية وبعض الشركات والتي تندرج أيضاً ضمن المخصصات الموجهة لكل من قطاعي الصحة والتعليم كما أنها تفي بالاستحقاق الدستوري، حيث يشمل الإنفاق الخاص بالقطاع في الجهات الوظيفية بالإضافة إلى أي جهات أخرى مرتبطة بنفس النشاط مثل مستشفيات الشرطة والدفاع والأزهر والتأمين الصحي الشامل والبرامج الخاصة به وبالنسبة للتعليم على سبيل المثال مدارس هيئة المجتمعات العمرانية في المدن الجديدة، أيضاً يتم إضافة نصيب هذه الجهات من اعباء خدمة الدين حيث استفادت هذه القطاعات من الصحة والتعليم من هذه الديون.

١٥,١ مليار جنيه

لعلاج المواطنين محددي الدخل على نفقة الدولة لمن ليس لديهم تغطية تأمينية من المواطنين محدودي الدخل (بنسبة زيادة ٥٠٪ عن العام السابق)



٥٣,٢ مليار جنيه

مخصصات الأدوية والمستلزمات الطبية والمواد الخام وصيانة الأجهزة الطبية والأدوية العلاجية والألبان (بنسبة زيادة ٢٦٪ عن موازنة العام المالي السابق).



التأمين الصحي بموازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

تبلغ تقديرات دعم البرامج الخاصة بالتأمين الصحي لمختلف الفئات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ نحو ٥,٩ مليار جنيه وتنقسم هذه المخصصات إلى ما يلي:

٥,١ مليار جنيه

مخصصات دعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين:

تتحمل الخزانة العامة للدولة نحو ٥ مليار جنيه لدعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، ويمثل قيمة اشتراك المؤمن عليهم من فئات غير القادرين بمن فيهم المتعطلون عن العمل غير القادرين وغير المستحقين أو المستنفذين لمدة استحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد الأسرة المعالين.

المحافظات التي تم تم تفعيل منظومة التأمين الصحي الشامل فيها بنسبة ١٠٪: بورسعيد - جنوب سيناء - الإسماعيلية - الأقصر - أسوان - السويس

ومن المخطط التشغيل بنسبة ٥٠٪ بمحافظة مرسى مطروح وبنسبة ٢٥٪ بمحافظة الإسكندرية

٣٩٧ مليون جنيه

مخصصات دعم التأمين الصحي للطلاب:



تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي للطلاب في مشروع موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٦ نحو ٣٩٧ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة من اشتراكات سنوية عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة التي تحصل على إعانة والمعاهد الأزهرية ومعاهد معاوني الأمن وذلك لعدد يبلغ نحو ٢٦,٥ مليون طالب بواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طالب ولطلاب معاهد معاوني الأمن ٢٤ جنيه.

٤٠٠ مليون جنيه

مخصصات دعم التأمين الصحي للمرأة المعيلة:



تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ نحو ٤٠٠ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد مقدر من المستفيدات يبلغ نحو ٩٧,٥ ألف امرأة معيلة بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً عن كل امرأة معيلة.

١٨٠ مليون جنيه

مخصصات دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي:



تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ نحو ١٨٠ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لنحو ١٢ مليون طفل وبواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طفل.

٢٠٠ مليون جنيه



مخصصات دعم التأمين الصحي لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي:

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ نحو ٢٠٠ مليون جنيه.

أهم المبادرات في (مجال الصحة):

- مبادرة ١٠٠ مليون صحة للكشف عن فيروس (سي) والأمراض غير السارية.
- مبادرة التأمين الصحي الشامل لتغطية كافة محافظات الجمهورية
- مبادرة الكشف المبكر عن الأنيميا والسمنة والتقزم
- مبادرة الاكتشاف المبكر للإعاقة
- مبادرة مكافحة مسببات ضعف وفقدان الإبصار (نور الحياة)
- مبادرة دعم صحة المرأة المصرية الكشف المبكر عن أمراض الثدي، والأمراض غير السارية
- مبادرة الاكتشاف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع
- مبادرة دعم صحة المرأة والجنين
- مبادرة متابعة وعلاج الأمراض المزمنة، والكشف المبكر عن الاعتلال الكلوي
- مبادرة القضاء على قوائم الانتظار للتدخلات الجراحية
- المبادرة الرئاسية – المستشفيات النموذجية .
- المبادرة الرئاسية الاكتفاء الذاتي من مشتقات البلازما
- المبادرة الرئاسية لدعم الاستثمار في مقدمي الخدمة الصحية .
- المبادرة الرئاسية للعلاج على نفقة الدولة .
- المبادرة الرئاسية لضمور العضلات .
- المبادرة الرئاسية للكشف المبكر وعلاج الأورام السرطانية .
- مبادرة القضاء على البلهارسيا .
- مبادرة الرعاية الأساسية .



أهم التوجهات الاستراتيجية لتنمية (قطاع الصحة) بحلول عام ٢٠٣٠

(المصدر: خطة التنمية الاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٥ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي)

- تجديد وإنشاء **٣١٠٠ منشأة صحية** بواقع ١٠ مستشفى و ٣٠٠٠ وحدة صحية، بحلول عام ٢٠٣٠ مقابل ٤٥٢ منشأة صحية تم توفيرها خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٤).
- زيادة مستويات تغطية خدمات التأمين الصحي للوصول إلى **التغطية الكاملة لـ ١٠٠٪ من السكان** بحلول عام ٢٠٣٠ مقابل نحو ٦٦٪ في عام ٢٠٢٢
- اكتمال منظومة التأمين الصحي الشامل **لتغطية كافة محافظات الجمهورية** بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو (٦) محافظات في عام ٢٠٢٣.
- القضاء على **قوائم الانتظار باستهداف ٩ تخصصات طبية** حرجة.
- استكمال **إنشاء المشروعات الطبية الاستراتيجية**، مثل المدينة الطبية بمعهد ناصر، وأبنية المعامل المركزية، مجمعات محارق النفايات الطبية الخطرة.

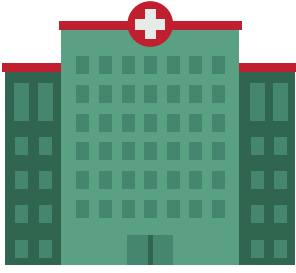


- تعزيز صناعة الدواء لتغطية الإنتاج المحلي لنحو **٩٠٪ من احتياجات السوق** عام ٢٠٣٠ مقابل نحو ٧٥٪ في عام ٢٠٢١، ومع زيادة صادرات الدواء إلى ما لا يقل عن **٥ مليار دولار** بحلول عام ٢٠٣٠
- تحسين ترتيب مصر في المؤشر العالمي للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية لتصنف من بين الدول الثلاثة الأقدم عالمياً.

أهم المشروعات المستهدفة (بقطاع الصحة) في خطة ٢٠٢٦/٢٠٢٥

(المصدر: خطة التنمية الاقتصادية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٥ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي)

- الانتهاء من تنفيذ ٤٧ مستشفى (٤١ مستشفى صحة ٦ مستشفيات جامعية)
- الانتهاء من تنفيذ ١٧ مركزاً لتنمية الأسرة المصرية
- استكمال تطوير وتجهيز
- ٧٥ مستشفى للرعاية العلاجية (٥٠ مستشفى تتبع أمانة المراكز الطبية المتخصصة و ٢٧ مستشفى أمانة صحة نفسية)
- استكمال تنفيذ ١٧٢ مشروعاً بالمستشفيات الجامعية



- لبدء في إنشاء ١٠ مستشفيات نمطية
- استكمال مبنى المعامل المركزية بمدينة بدر
- استكمال تجهيز ١١ مركز للبلازما

* (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٥)

ثانياً: قطاع التعليم

بلغت مخصصات التعليم ما قبل الجامعي **٦٨٤,٧ مليار جنيه** في موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ (مقارنة بـ ٥٦٥ مليار جنيه في موازنة العام المالي الماضي)، والتعليم العالي والجامعي **٣٥٨,٢ مليار جنيه** (مقارنة بـ ٢٩٣ مليار جنيه في موازنة العام المالي الماضي) والبحث العلمي **١٧٣ مليار جنيه** (مقارنة بـ ١٤٠ مليار جنيه في موازنة العام المالي الماضي)

وتشمل أهم المشروعات في قطاع (التعليم العالي والبحث العلمي) بخطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٥ ما يلي:

التعليم العالي

- استكمال مشروعات المباني التعليمية والمدن الجامعية في ٢٩ جامعة حكومية.
- إجراء التوسعات للورش والمعامل لعدد ١٢ جامعة تكنولوجية، مع التوسع في إضافة جامعات تكنولوجية جديدة، لتصل إلى ١٥ جامعة في ٢٠٢٦.
- استكمال ميكنة الاختبارات بالجامعات المصرية، وتأهيل الجامعات الحكومية للحصول على الجودة.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في دعم التعليم الجامعي في مجال إنشاء الجامعات الخاصة.
- إنشاء شراكات الجامعات المصرية بالخارج مثل جامعة القاهرة والإسكندرية.



* (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٥)

إنشاء عدد من المستشفيات الجامعية، منها مستشفى جامعة بورسعيد وجامعة السويس ومستشفى الطلبة الجامعي بدمياط، ومستشفى الطوارئ بجامعة كفر الشيخ، ومستشفى الأطفال الجامعي بالإسماعيلية، وتطوير مستشفى السلام بالزقازيق، ومستشفى بنها، والمستشفى الجامعي بشرق النيل ببني سويف، ومستشفى الأورام الجديدة (مرحلة أولى) بأسسوط، ومستشفى جراحات الأطفال التخصصي بجامعة عين شمس، ومستشفى الأقصر الجامعي ومستشفى ثابت للأمراض المتوطنة بجامعة القاهرة.

إنشاء الجامعة الفرنسية وجامعة سنجور، وكلية الذكاء الاصطناعي، وكلية الفنون التطبيقية وكلية التربية النوعية بجامعة بنها، وكلية طب الأسنان بجامعة سوهاج.

البحث العلمي



إنشاء ١٥ حاضنة تكنولوجية جديدة، ليصل الإجمالي إلى ٥٧ حاضنة ممولّة من أكاديمية البحث العلمي بحلول عام ٢٠٣٠،

و٢٤ مركزاً للتميز ومكتبا لنقل وتسويق التكنولوجيا،

برامج التغذية المدرسية في مصر

في إطار جهود تعزيز جودة التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص، واصلت الدولة تنفيذ برامج التغذية المدرسية باعتبارها إحدى أدوات التدخل الفعّالة لتحسين الحالة الصحية للتلاميذ، وزيادة معدلات الحضور والانخراط في العملية التعليمية، خاصة في المناطق الريفية والأكثر احتياجاً. وتتم هذه



البرامج بالتنسيق بين وزارات التعليم والصحة والتضامن الاجتماعي، وبدعم من شركاء دوليين مثل برنامج الأغذية العالمي، حيث تُقدّم وجبات مدعّمة بالعناصر الغذائية الأساسية. وقد بلغ عدد الوجبات المدرسية المقدّمة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ نحو ٦٦٠ مليون وجبة، ما يعكس توسّع نطاق البرنامج ودوره في دعم العدالة الاجتماعية والارتقاء بالتحصيل الدراسي.

أهم مستهدفات قطاع (التعليم قبل الجامعي) (المدارس) بالخطة التنفيذية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني لعام ٢٠٢٥:

(المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني)

- إنشاء وتجهيز عدد **١٥ ألف فصل تعليمي**
- توفير وتجهيز **٥ آلاف فصل** للقوى الأكثر احتياجاً وحياة كريمة
- افتتاح عدد **١٠٠ مدرسة مجتمعية** والحاق عدد ١٣٥٠ بها من المتسربين بالمدارس المجتمعية
- توفير عدد **٥٠١ من المعلمين والمديرين** والأخصائيين من مدارس التعليم العام الدامجة للتعامل مع الدمج
- توفير عدد **١٠ مدارس دامجة** لذوي الإعاقات البسيطة المدعومة تكنولوجياً
- توفير عدد **٤ غرف مصادر التعلم** للدمج بمدارس التعليم العام
- توفير عدد **٣ فصول لمزدوجي** ومتعددي الإعاقة ملحقة بمدارس التربية الخاصة
- **زيادة عدد الطلاب سنوياً بنسبة ١٠%** في مدارس التعليم العام للطلاب ذوي الإعاقة البسيطة ليلبغ عدد الطلاب المستهدف لعام ٢٠٢٥ نحو ١٦٠ ألف طالب
- تنظيم بطولات جمهورية لعدد **٣٠٠٠ طالب** بمدارس التربية الخاصة والدمج.
- توفير **٣ مراكز للموهوبين** والتعلم الذكي
- توفير أماكن لتعليم عدد **٨٨٠٥٤ من الطلاب** الوافدين
- عقد مسابقات فنية وأدبية وإبتكارات ومسابقة المخترع الصغير لاستهداف ٥٠ فائز
- توفير منح دراسية لعدد **٢٠ طالب**
- زيادة المخصصات المالية للمنح المقدمة إلى الطلاب الوافدين بالتنسيق مع وزارة الخارجية بواقع **٣٥٠ طالب من التعليم الابتدائي و٥٠٠ طالب من التعليم الإعدادي و٧٠٠ طالب من التعليم الثانوي**



تابع مستهدفات قطاع التعليم قبل الجامعي وفقاً لوزارة التربية والتعليم:

- إعاقة عدد **٦٣٥ معلم** إلى الدول المجاورة
- الحصول على عدد ١٥ منحة تابعة للدول الأخرى، مثل: الأمديست الأمريكية - جايكا (اليابان) - الحكومة اليابانية MEXT - شيفينج (بريطانيا) - كوريا - ماليزيا - فرنسا - سنغافورة - الصين - ألمانيا
- التعاون مع أكثر من **٧ دول عربية وأجنبية** في مجال التعليم
- إتاحة التغذية المدرسية لعدد **١٩,٥ مليون طالب** من طلاب الابتدائية والإعدادية والثانوية
- طبع وتوريد إجمالي عدد **٣٤٧,٦ مليون كتاب مطبوع** لكل المراحل التعليمية قبل الجامعية.
- توفير خدمة تعليمية متميزة للمناطق الأكثر احتياجاً (مبادرة حياة كريمة) لعدد **١٦٥ ألف من الدارسين المتحررين**
- إعداد عدد **٤ برامج تدريبية** في مجال التوظيف التكنولوجي لنحو ٥٠٠٠ متدرب
- توفير عدد **٧٠٠ ألف جهاز** تابلت للثانوي العام
- تطوير وتحديث المنصات الالكترونية لأرقام الجلوس وإعلان نتائج الامتحانات للثانوي العام والفني لعدد **٣,٤ مليون طالب**.
- تطوير منصة التقدم الالكتروني لرياض الأطفال والصف الأول الابتدائي والصف الأول الثانوي العام والفني لإجمالي عدد **٣,٦ مليون طالب**.
- التوسع في مدارس المشاركة مع القطاع الخاص PPP بواقع **١٣ مدرسة في عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥**
- التوسع في عدد المدارس الحكومية الدولية بواقع **٣ مدارس في عام ٢٦/٢٥**
- التوسع في مدارس النيل بواقع **٢ مدرسة في عام ٢٦/٢٥**
- تشغيل عدد **١٠ مدارس مصرية يابانية**
- التوسع في عدد **١٠ مدارس حكومية تطبق النموذج الياباني**
- إنشاء عدد **١٠ مدارس تكنولوجية تطبيقية** مع عمل التجهيزات اللازمة والصيانة البسيطة لتلك المدارس
- المبادرات الخاصة **بإنشاء مدارس تكنولوجيا بالشراكة مع القطاع الخاص**.
- إنشاء مدارس **متخصصة مثل الضبعة، توشيبا العربي**
- الحد من العجز في هيئات التعليم ومن خلال التعاقد مع معلمين وزيادة أجر الحصة إلى **٥ جنيه بدلاً من ٣,٨**



إصلاحات المالية العامة بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تركز موازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥ على تعزيز وربط إيرادات الدولة بالنشاط الاقتصادي وبما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة في الاقتصاد المصري مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقراً في المجتمع والعمل على تحسين الإدارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً

أهم أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإيرادات العامة

- خلق «شراكة ثقة» بين الضرائب ومجتمع الأعمال، وسياسة مالية متوازنة لدفع النمو والحفاظ على الاستقرار المالي، وخفض معدلات وأعباء الدين.
- توسيع القاعدة الضريبية وتسهيلات جديدة للمنظومة الجمركية والعقارية بتحفيز الامتثال الطوعي بقدر كبير من المرونة والمساندة للممولين.

تبسيط الاجراءات الضريبية



استمرار جهود الميكنة والتحول الرقمي



إطلاق حزمة جديدة من التسهيلات الضريبية والجمركية



حزمة تسهيلات وتبسيط للضرائب العقارية



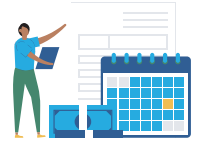
الاستمرار في توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة معدلات الحصر والتركيز على ضم الاقتصاد غير الرسمي.



تقليص والحد من الاعفاءات الضريبية والجمركية بصدر القانون رقم ١٥٩ لعام ٢٠٢٣ لتحقيق العدالة والشفافية



انشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين وبعض الانشطة الاخرى كل على حدة



نتائج إيجابية ومتميزة بعد إطلاق الحزمة الأولى من مبادرة التسهيلات الضريبية، وبداية قوية لمسار الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال

أدت جهود الإصلاحات الضريبية وتزايد الثقة والشراكة مع قطاع الأعمال وتزايد نصيب القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وضم الاقتصاد غير الرسمي إلى توسيع القاعدة الضريبية

- زادت حصيلة الإيرادات الضريبية بمتوسطات تجاوزت الـ ٣٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ (دون فرض أي أعباء إضافية)، بالإضافة إلى تزايد عدد الممولين الجدد والإمتثال الطوعي،
- تلقت وزارة المالية نحو نصف مليون إقرار ضريبي جديد، وسدد القطاع الخاص نحو ٦٠ مليار جنيه «إضافية» طواعية،
- بلغ معدل نمو القطاع الخاص بنسبة ٧٧٪ مستحوذاً على ٦٥٪ من إجمالي الإستثمارات خلال الفترة يوليو-مارس من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤

أهم بنود الأبواب الرئيسية للإيرادات العامة بموازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

٢٢-٢١	٢٣-٢٢	٢٤-٢٣	٢٥-٢٤	٢٦-٢٥	
فعليات			ختامي أولي	موازنة	
٩٩١,٤٠٣	١,٢٥٨,٥٨٢	١,٦٢٨,٩٩٨	٢,٢٠٣,٦٨٠	٢,٦٥٤,٧١٠	إجمالي الإيرادات الضريبية
٤٥٤,٢١١	٥٥٥,٥٥٦	٦٨١,٥٠٣	٩١٧,٩٤٩	١,١٠٣,٥٥٦	الضرائب على السلع والخدمات (تتضمن القيمة المضافة)
٣٨٦,٣٩٣	٥١٦,٢٨٧	٦٨٢,٧٩٥	٨٣٦,٧٣٩	٩١٥,٧٠٨	الضريبة على الدخل (على الأشخاص والشركات)
٧٥,٠٨١	١٠٧,٧٧٨	١٥٧,٢٨٦	٢٩١,٩٧٧	٣٢٢,١٠٩	الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة
٤,٥٩٩	٦,١٢١	٦,١٥٤	٦,٣٤٢	١٨,٠٦٩	الضريبة العقارية (الضريبة على الأراضي والمباني)
٤٢,٩٥٦	٥٩,٣٩٠	٧٥,٤٧٨	١١٠,٨٥٦	١٣٥,٧٧٧	ضرائب التجارة الدولية
٣٥٥,٧٧٥	٣٠٥,٣٣٩	*٩١٤,٦٩٢	٤٢٠,٩٧٠	٤٦٤,٩٠٠	المنح والإيرادات الأخرى

* متضمن رأس الحكمة
(المصدر البيان المالي صفحة ١٢٢)

إستكمال جهود إعادة هيكلة السياسات المالية دون فرض أعباء جديدة لتصبح أشد تأثيراً في إستدامة نمو القطاع الخاص والإستقرار الاقتصادي من خلال مايلي:

تعبئة الإيرادات العامة

الإيرادات غير الضريبية

الضرائب

- الإلتزام بتحويل الفوائض من قبل كافة الجهات لضمان تحقيق حصيلة إضافية ونموها بشكل سنوي، والتزام كافة الجهات بتحويل مستحقات الخزنة وعدم استقطاع أية إيرادات، بل العمل على زيادتها وتنميتها.
- استمرار تنفيذ توصيات ومقترحات وثيقة سياسية ملكية الدولة وخفض دور ومساهمة الدولة وجهاتها في النشاط الاقتصادي والعمل على اصدار التقارير الدورية لزيادة درجة الشفافية والافصاح لكافة الشركات المملوكة للدولة.
- استخدام حصيلة بيع الاصول والتخارج من قبل الدولة المصرية لخفض حجم المديونية الحكومية ومديونية اجهزة الموازنة العامة.



- تعزيز الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي لتصل نحو 15% على المدى المتوسط مقارنة بنحو 12% الوضع الحالي.
- إطلاق حزم جديدة من «التسهيلات» في العام المالي المقبل لاستكمال المسار الضريبي المحفز، حيث بدأ استعادة الثقة مع المجتمع الضريبي، وقد جذبت «أول حزمة تسهيلات» عددًا كبيرًا من الممولين الجدد.
- تخفيف الالزامات الضريبية وغير الضريبية عن شركائنا الممولين بتبسيط وتسهيل الإجراءات، وتوحيد جهات التحصيل لتحقيق «العدالة والشفافية واليقين والمساندة».
- تحسين الإدارة الضريبية بدلاً من التغيير في الضرائب المفروضة.
- شراكة جديدة لدمج صغار دافعي الضرائب وبالتالي توسيع القاعدة الضريبية والتعامل مع القطاع غير الرسمي في مصر.
- رقمنة وميكنة عملية إدارة الضرائب لمكافحة التهرب الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية.
- تعزيز الحياد التنافسي من خلال تقليص الإعفاءات الضريبية للشركات المملوكة للدولة
- التعامل مع المناخرات الضريبية المتنازع عليها.

أهم الإصلاحات الضريبية بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥

- مساندة الشركات الناشئة والصغيرة والمهنيين بنظام ضريبي مبسط و متكامل، وحل النزاعات الضريبية بآليات ميسرة،
- وضع حد لمقابل التأخير أو الضريبة الإضافية لا يتجاوز أصل الضريبة المستحقة، كما تم استحداث آلية تسوية مركزية للمستثمرين، وتحسين عمليات استرداد ضريبة القيمة المضافة.
- الاستمرار في توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة معدلات الحصر والتركيز على ضم الاقتصاد غير الرسمي من خلال حزم الإصلاحات الضريبية
- تقليص والحد من الإعفاءات الضريبية والجمركية بصدور القانون رقم ١٥٩ لعام ٢٠٢٣ لتحقيق العدالة والشفافية.
- إدارة الأصول والمخاطر (ميكنة ودمج منظومة الضرائب والضرائب العقارية والجمارك- سرعة رد الضريبة)
- تحديث وتطوير نظم المعلومات والميكنة الرقمية للربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني.
- تطبيق نظام ضريبي موحد لمصلحة الضرائب المصرية، حيث يتم تطبيق تدابير إعادة هندسة إجراءات العمل بمصلحة الضرائب المصرية.
- التأكد من سلامة وصحة تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة وتطبيق خصم الضرائب على المدخلات المباشرة وغير المباشرة في مراحل الإنتاج المختلفة.
- مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين وبعض الأنشطة الأخرى كل على حده.
- قانون فض المنازعات الضريبية الجديد.
- التحديث والنشر السنوي لتقرير الإعفاءات والإنفاق الضريبي لضمان الحياد التنافسي.
- الانتهاء من إعداد وإصدار استراتيجية السياسات الضريبية حتى عام ٢٠٣٠ وطرحها للحوار.
- إصلاحات الضرائب العقارية لتوسيع القاعدة الضريبية:
- تبسيط الإجراءات، وتطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين.



• إصلاحات الجمارك ومن أهمها:

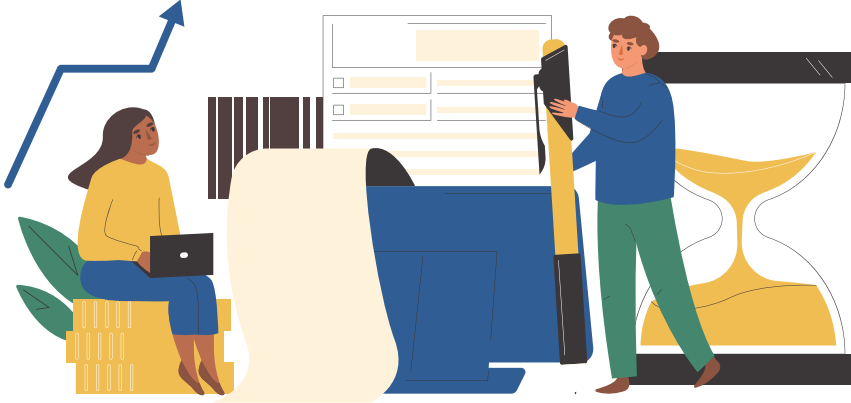
- تكثيف جهود تيسير الإفراج الجمركي عن البضائع بالموانئ المصرية
 - خفض زمن الإفراج الجمركي،
 - نظم تقسيط الضريبة الجمركية لمستلزمات الإنتاج،
 - تسهيل نظام التخليص المسبق،
 - قبول المدفوعات الإلكترونية،
- منح ميزة التخليص الجمركي بمقر العميل للشركات المدرجة بالقائمة البيضاء والمنظمة للمشغل الاقتصادي.
- إنشاء دليل إجراءات إسترشادي للمتعاملين مع مصلحة الجمارك.
- السماح للشركات بإنشاء مراكز خدمات لوجيستية بهدف تعزيز تجارة الترانزيت.
- استكمال منظومة النافذة الواحدة؛ وكذلك التطبيقات وقواعد البيانات بين الجمارك والجهات ذات الصلة.
- نظام الشباك الواحد الإلكتروني لتبسيط الإجراءات.
- تطبيق نظم إدارة المخاطر الجمركية والحد من التهرب الجمركي.



أهم الإصلاحات غير الضريبية بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥

- استيلاء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة بحيث يتم زيادة المبالغ المحولة للخزانة بشكل تلقائي (من المنبع)، والإستمرار في إحكام الرقابة على الصناديق والحسابات الخاصة بما يضمن تنمية مواردها.
- تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبني سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير السليم الذي يغطي تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج.
- التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص.

- تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة على المواطنين.
- استمرار تنفيذ برنامج الطروحات لأصول الدولة. حيث من المخطط طرح ١٠ شركات في عام ٢٠٢٥ ضمن برنامج الطروحات العامة
- مراجعة الهياكل المالية لكافة الهيئات الاقتصادية، مع دراسة سبل تحسين إدارتها المالية ودمج البعض الآخر.
- التنسيق مع المجموعة الاقتصادية ودراسة كافة الرسوم القائمة ومراجعتها لضمان تنافسية القطاعات والأنشطة الاقتصادية.



أهم أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإنفاق العام بموازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

إعداد ومراقبة تنفيذ الموازنة بشكل أوسع من خلال «موازنة الحكومة العامة» والتي تشمل دمج بيانات أجهزة الموازنة التقليدية مع موازنات كافة الهيئات الاقتصادية الـ ٥٩، مما يساهم في تحقيق الشفافية.



زيادة الإنفاق التنموي والاجتماعي لتحسين مستويات الخدمة العامة الأساسية، ورفع مستويات المعيشة بشكل مستمر دفع النشاط الإقتصادي وخلق حيز مالي لزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية



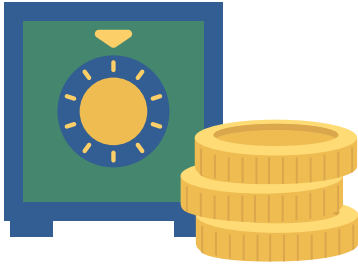
تطبيق الإطار الموازي متوسط المدى بدءاً من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

يشهد العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ بداية تطبيق الموازنة للمرة الأولى على المدى المتوسط بما يساهم في تعزيز الانضباط المالي وتحقيق استدامة السياسات الاقتصادية والمالية. وقد تم إعداد الموازنة ضمن إطار مالي متوسط المدى يمتد حتى عام ٢٠٢٨/٢٠٢٧، بهدف تحسين كفاءة توزيع الموارد وتعزيز القدرة على التنبؤ بالتحديات المالية المستقبلية. ويسمح هذا الإطار للحكومة بوضع سقوف للإنفاق لثلاث سنوات مقبلة، ما يساعد على ضبط العجز تدريجياً وتخفيض أعباء الدين العام، حيث تستهدف الحكومة خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٨٠٪ بحلول ٢٠٢٨، مع تحسين القدرة على التخطيط لبرامج الحماية الاجتماعية والاستثمارات العامة بشكل أكثر استدامة.

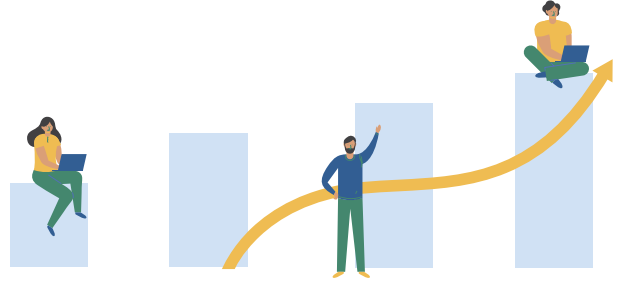
من أهم أولويات الإنفاق العام بموازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ ما يلي:

- زيادة كفاءة وفعالية الإنفاق العام وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق لصالح التنمية الاقتصادية والطاقة النظيفة وبناء المواطن المصري واثراك الشباب والمرأة في فرص التنمية.
- توجيه الإنفاق للفئات الأولى بالرعاية من خلال برامج الدعم الموجه لفئات بعينها.
- الاستثمار في دعم ومساندة القطاعات الانتاجية خاصة الصناعة والتصدير والزراعة والمعلومات والسياحة والتشييد والبناء، وتمكين القطاع الخاص لقيادة قاطرة النمو الإقتصادي.
- استكمال جهود تطبيق الميكنة الرقمية مثل ما تم بمنظومة ميكنة الأجور ومنظومة الفاتورة الالكترونية ومنظومة الشحن المسبق.
- إيجاد البدائل لتكفل تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار، مع إجراء مراجعات دورية لرفع الحد الأدنى على الأجور.
- الارتقاء بالجهاز الإداري للدولة المصرية ليواكب التطور الاقتصادي والتكنولوجي، مع المضي قدماً نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) والتنمية البيئية والإقتصاد الأخضر.





تحقيق فائض أولي قدره ٤% من الناتج المحلي في ٢٠٢٦/٢٠٢٥



خفض نسبة دين أجهزة الموازنة إلى ٨٢% من الناتج المحلي في ٢٠٢٦/٢٠٢٥

أهم سياسات الإنفاق بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥

دراسة الأوضاع المالية لكافة الهيئات الاقتصادية واقتراح الحلول التي تضمن التعامل الشامل مع تحدياتها المالية والادارية.



وضع سقف مالي سنوي ملزم لاجمالي الاستثمارات العامة بما يساهم في التزام الدولة بتحديد الأولويات ومنح دور أكبر للقطاع الخاص في تنفيذ المشروعات الاستثمارية والحد من الاقتراض الحكومي.



وضع سقف سنوي لنسبة دين الحكومة العامة بنحو ٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي بموازنة ٢٠٢٦/٢٠٢٥ لا يمكن تجاوزه إلا بموافقة السيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب



إعداد استراتيجية متكاملة لإدارة مديونية أجهزة الموازنة في المدى المتوسط وحتى نهاية عام ٢٠٣٠ بما يضمن التحسن التدريجي الشامل لكافة مؤشرات المديونية بما فيها المديونية الخارجية.

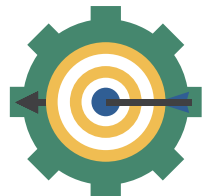


خفض مدفوعات الفوائد كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لإيجاد الحيز المالي للإنفاق على المصروفات ذات الأولوية والتنمية البشرية



إستكمال «وثيقة سياسة ملكية الدولة ودعم سياسات المنافسة»

• أسلوب إدارة حديث للأصول المملوكة للدولة والتخارج من الأنشطة غير الإستراتيجية



- تهدف وثيقة سياسة ملكية الدولة بتحديد إطار تنظيمي ومؤسسي واضح ينظم العلاقة ما بين القطاع الخاص والدولة.
- تتضمن الوثيقة السياسات والتدابير التي تتبناها الحكومة المصرية لتعزيز الحياد التنافسي ومنع الممارسات الاحتكارية.

إيجاد الحيز المالي للصرف على شبكة الأمان الاجتماعي والتعليم والصحة، مع التوجه التدريجي للدعم النقدي الموجه لفئات بعينها.

- تحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين وعدالة التوزيع بين جميع فئات المجتمع لكافة قطاعات المجتمع وفئاته ومناطقه الجغرافية.

مراجعة الحدود الدنيا للأجور بشكل دوري لتتماشي مع ضغوط الأوضاع الاقتصادية.



الاقتصاد الأخضر والطاقة النظيفة

- تطبيق آلية التسعير التلقائي للمنتجات البترولية.
- التوسع في توصيل الغاز الطبيعي للمنازل ووسائل المواصلات التي تعمل بالغاز الطبيعي.
- زيادة الاستثمارات بالموازنة الموجهة للاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة وخفض الانبعاثات الضارة.



تعزيز إدارة المخاطر المالية

- وضع نظام شامل لتقييم واتخاذ القرارات بشأن إصدار الضمانات الحكومية، وإصدار تقرير سنوي لتقييم المخاطر المالية بشكل دوري.
- استحداث إدارة أكثر تحوطا للسياسات المالية للتخفيف من حدة الصدمات الداخلية والخارجية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية العالمية.
- تطبيق سياسة التحوط للسلع الإستراتيجية مثل القمح والسكر والإستراتيجية الأخرى لضمان إستقرار الأوضاع المالية.



موازنة البرامج والأداء وبرامج تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

تعد موازنة البرامج والأداء إحدى أدوات الإصلاح الاقتصادي لتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وترجمة حقيقية لبرنامج الحكومة، كما أنها أداة تحليلية تساهم في رسم السياسات واتخاذ القرارات، وتساعد على توحيد البرامج والأنشطة المتشابهة وتخصيص الموارد العامة لتنفيذ برامج ذات أهداف معينة مع إخضاعها لمعايير قياس الفعالية والكفاءة.

تم تصميم نموذج موحد لإعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء (نموذج للموازنة العامة يربط البرامج بالتصنيف الاقتصادي، ونموذج للهيئات الاقتصادية يربط البرامج بالتقسيم النمطي)



يتضمن كل من النموذجين كيفية توزيع الاعتمادات المقدره بالموازنة للجهة الادارية لكل نشاط / مشروع استثماري بكل برنامج وعلى بنود أبواب الموازنة، مع ربط البرامج الفرعية والرئيسية للجهة الادارية بالأهداف الاستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة ورؤية مصر ٢٠٣٠،



وقد تم إطلاق البرنامج الوطني لبناء قدرات العاملين لكافة الجهات الإدارية لإستخدام هذا النموذج الموحد بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، حيث تم تدريب المعنيين بموازنة البرامج والأداء بالجهات الادارية على هذا النموذج.



وجه منشور إعداد الموازنة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ والإطار الموازني متوسط المدى كافة الجهات الإدارية بموافقة وزارة المالية ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بمصفوفة البرامج الرئيسية والفرعية والأنشطة والمشروعات الاستثمارية مع إيضاح البرامج الموجهة للعدالة الاجتماعية، والبرامج الموجهة للاقتصاد الأخضر والتحسين البيئي معتمدة من السلطة المختصة في إطار رؤية الحكومة ورؤية مصر ٢٠٣٠.



تم إعداد خطة للانتهاء من توحيد البرامج الرئيسية والبرامج الفرعية والأنشطة والمشروعات على مستوى الجهات الادارية على منظومة إدارة المعلومات الحكومية GFMIS وربطها بمنظومة الخطة الاستثمارية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وذلك بالتنسيق مع اللجنة العليا GFMIS، حيث قامت وحدة موازنة البرامج والأداء بمراجعة ما ورد بمصفوفة برامج بعض الوزارات والهيئات المستقلة، ودراسة ترميز البرامج الرئيسية لتوحيدها على مستوى الجهات الادارية.



تم إعداد دليل لموازنة البرامج والأداء بالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية USAID ليكون بمثابة دليل مرجعي لمسئولى الموازنة فى مجال إعداد وتنفيذ وتقييم الموازنة العامة للدولة على أساس البرامج والأداء، وإعداد مؤشرات الأداء والمساءلة عن تحقيق الاهداف.







• وفى إطار التعاون مع المنظمات الدولية فى شأن تبادل الخبرات فى إعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء فقد تم إصدار «الدليل الاجرائى لاعداد موازنة البرامج والأداء فى مصر» بالتعاون بين وزارة المالية المصرية ومنظمة التعاون الاقتصادى للتنمية OECD والاتحاد الاوروبى وذلك فى ضوء ما ورد بالقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ ولائحته التنفيذية وتم نشره على موقع وزارة المالية ، حيث يتضمن :-

- **الإطار القانونى لموازنة البرامج والأداء فى مصر**
- **هيكل البرامج فى مصر**
- **دور مديرى البرامج والمهام الرئيسية لمديرى البرامج .**
- **تطور مؤشرات الأداء وصياغة مؤشرات الأداء للبرامج ، معايير اختيار مؤشرات الأداء .**
- **نماذج الإبلاغ عن المعلومات المالية .**
- **تقدير تكلفة البرامج ، أسس تحميل التكلفة الغير مباشرة .**

• تم إعداد مقترح نموذج تقييم أداء البرامج الرئيسية والفرعية للأهداف الاستراتيجية وتم عرضه على الجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى وذلك حتى يتسنى نشره على الجهات والتدريب على استخدامه وفقاً لما نص عليه المادة ٦٤ من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ بشأن قانون المالية العامة الموحد .




• وفى إطار تنمية مهارات العاملين بالجهات الإدارية، تقوم وحدة موازنة البرامج والأداء بالتنسيق مع كافة هذه الجهات لتنظيم دورات تدريبية بصفة مستمرة فى المجالات التالية:

- **تقدير تكلفة البرامج** 
- **أسس تحميل التكلفة الغير مباشرة** 
- **صياغة مؤشرات الأداء للبرامج** 
- **تحديد مسئولية مديرى البرامج** 

الإصلاحات فى مجال تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين

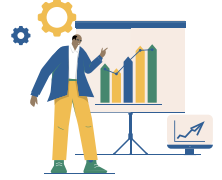
• تولي الدولة اهتماماً كبيراً بتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين، وفقاً لما نص عليه الدستور صوناً لحقوق الفئات من الجنسين.

• وتحرص وزارة المالية على مراعاة التوزيع العادل لاعتمادات الموازنة العامة للدولة لتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثه، من خلال تحقيق الأهداف (٥- ١٠ - ١٧) من أهداف التنمية المستدامة «المساواة بين الجنسين»، «الحد من أوجه عدم المساواة»، «الشراكات»، وذلك من خلال التعاون مع الجهات ذات الصلة على المستويين الدولى والمحلي ومنها:

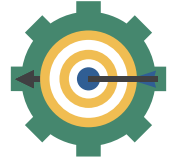
- **هيئة الأمم المتحدة للمرأة** 
- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** 
- **المجلس القومي للمرأة** 

- فضلا عن تعزيز تنفيذ كل من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان ٢٠٢٦ ، والاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ من خلال تنفيذ ٢٠٢١ مشروع البرامج الاستراتيجية لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.
- كما تسعى وزارة المالية إلى تطبيق البرامج الاستراتيجية لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين والتي تعمل على دمج منظور المساواة بين الجنسين في جميع مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة كالتالي:

(١) مرحلة التخطيط: تحليل الفجوات بين الجنسين وتخصيص الموارد وفقاً للاحتياجات المختلفة للفئات من الجنسين



(٢) مرحلة التنفيذ: توجيه البرامج التي تساهم في تقليص هذه الفجوات

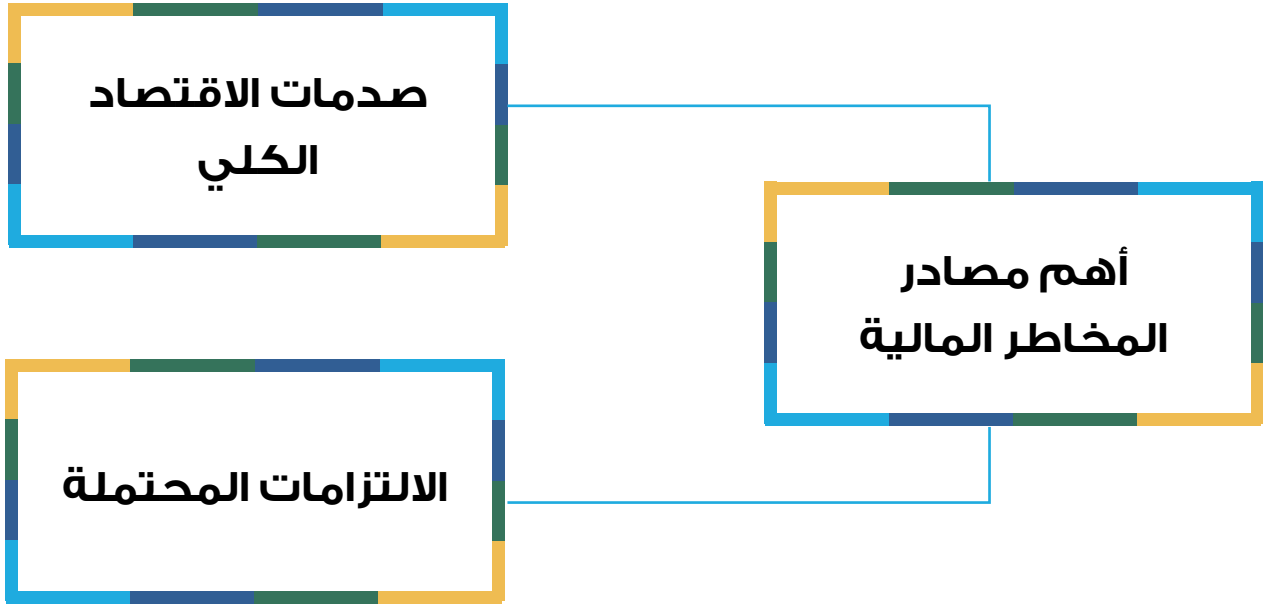


(٣) مرحلة المتابعة والتقييم: قياس تأثير البرامج على كل من النساء والرجال لتعزيز المساواة وتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً.



- نشرت وزارة المالية الدليل الإجرائي لبرامج الاستراتيجية لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين على الموقع الإلكتروني للوزارة، وتم البدء في إعداد الدليل التدريبي لتنفيذ موازنات البرامج الاستراتيجية لتكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.
- تم إضافة إرشادات خاصة بتضمين منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في برامج الموازنة المقترحة في منشور إعداد الموازنة العامة للدولة
- كما تم تنفيذ عدد ٧ برامج متكاملة فنية بالتنسيق مع بعض الوزارات لتضمين منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين في البرامج المقدمة من هذه الجهات، وهي وزارات التربية والتعليم والتعليم الفني والتعليم العالي والبحث العلمي والتضامن الاجتماعي، والشباب والرياضة على كيفية قراءة إرشادات منشور إعداد الموازنة.
- وتسعى وزارة المالية إلى تعميم نموذج تحليل البرامج على الوزارات والجهات الموازنة ليتم تحليل البرامج من منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين واستكمال تنفيذ ورش العمل الفنية مع الوزارات والجهات المتابعة التقدم المحرز في هذا الشأن.
- تم استحداث نموذج لتحليل البرامج من منظور تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتبسيط وتوحيد تطبيق إرشادات منشور إعداد الموازنة العامة للدولة، بهدف قياس أثر الإنفاق على الفئات.

المخاطر المالية بموازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥



أولاً: صدّات الاقّصاد الكلي

تسود الإقّصاد العالمي حالة من «عدم اليقين» التي قد تلقى بظلالها على الاقّصاد المصري، وتتمثل أهمّ التّحديات في الاقّصاد العالمي وأثر ذلك على الموازنة العامة للدولة بشكل عام في ما يلي:

• مخاطر عدم تحقّق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

تتعامل الموازنة العامة معها من خلال إجراءات دفع النشاط الاقّصادي، وإقرار التسهيلات الضريبية والجمركية، وجهود دفع القطاع الخاص للتنمية، ومساندة القطاعات الإنتاجية، وبدء شراكة جديدة مع مجتمع الأعمال.

• مخاطر انخفاض حصيلة الإيرادات من قناة السويس

تتعامل الموازنة العامة معها من خلال زيادة الإيرادات من مصار أخرى وضم القطاع غير الرسمي، وتنويع مصادر الإيرادات الضريبية.

• مخاطر ارتفاع تكلفة التمويل من الأسواق العالمية

في حال ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً

تتعامل الموازنة العامة معها من خلال تنويع مصادر وأدوات التمويل مثل السندات والصكوك والإستفادة من التمويل الميسر، والعمل على خفض معدلات ورصيد الدين لخفض أعباء خدمته، ووضع حد أسقف للدين، واستخدام الحصيلة من خارج أصول الدولة لخفض مستوى الدين مثل مشروع رأس الحكمة.



ثانياً: الالتزامات المحتملة

الضمانات الحكومية

- وضع حد سنوي للضمانات السيادية.
- قرار وزير المالية رقم ٣٦٠ لسنة ٢٠٢٢ بإعادة تشكيل لجنة إصدار ومتابعة الضمانات السيادية.

شراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP)

- تعتبر المخاطر منها محدودة في الوقت الراهن،
- تم تشكيل لجنة للتأكد من وجود الدراسات الفنية اللازمة التي تضمن خفض نسب المخاطر من مشروعات PPP.

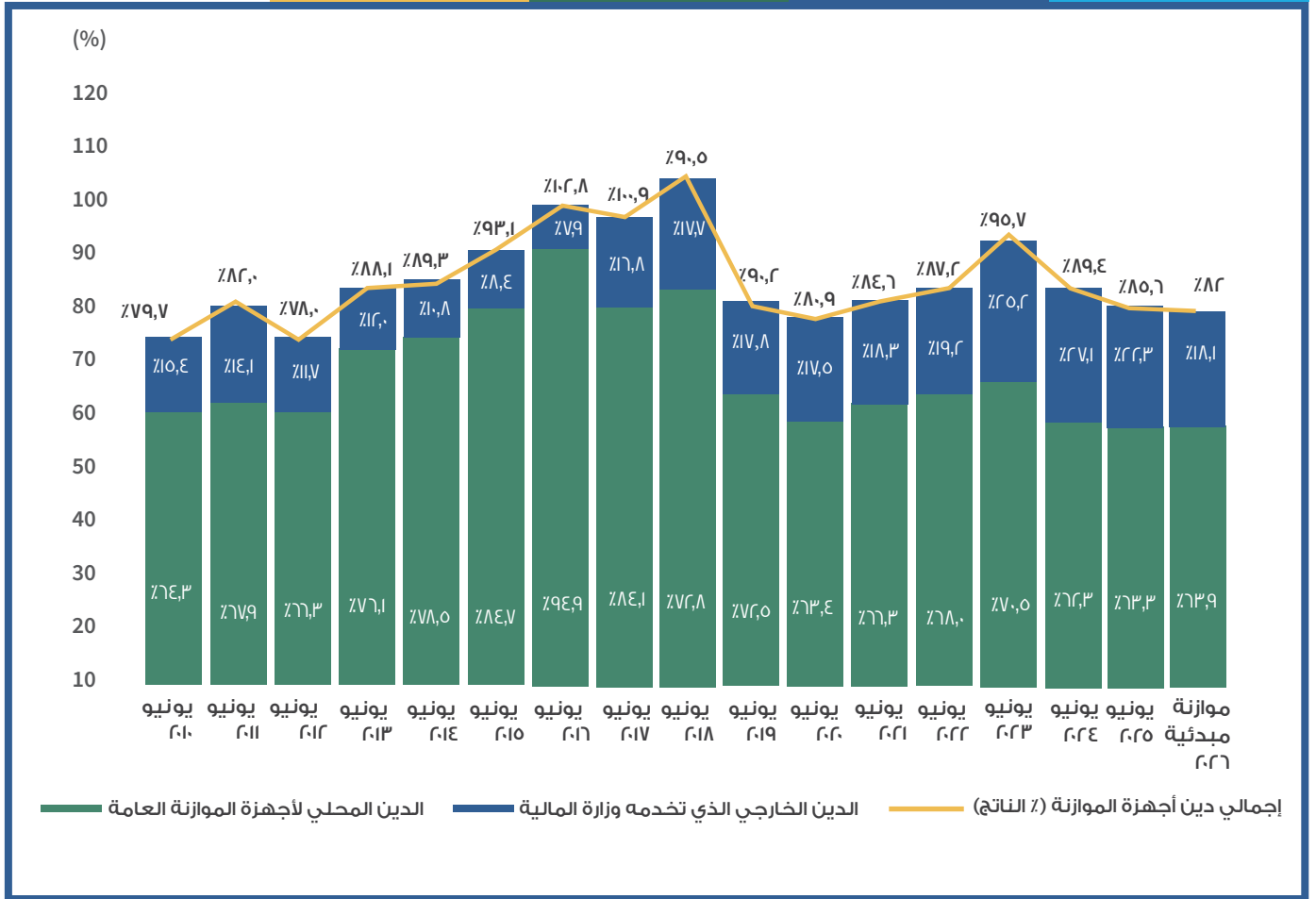
تكلفة التعويضات المحتمل سدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولي ضد الحكومة المصرية وقضايا التعويضات المحلية

- يدرج عند اعداد الموازنة العامة للدولة مخصص للطوارئ تحسباً للمخاطر التي قد تتعرض لها المالية العامة اثناء العام.



دين أجهزة الموازنة العامة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

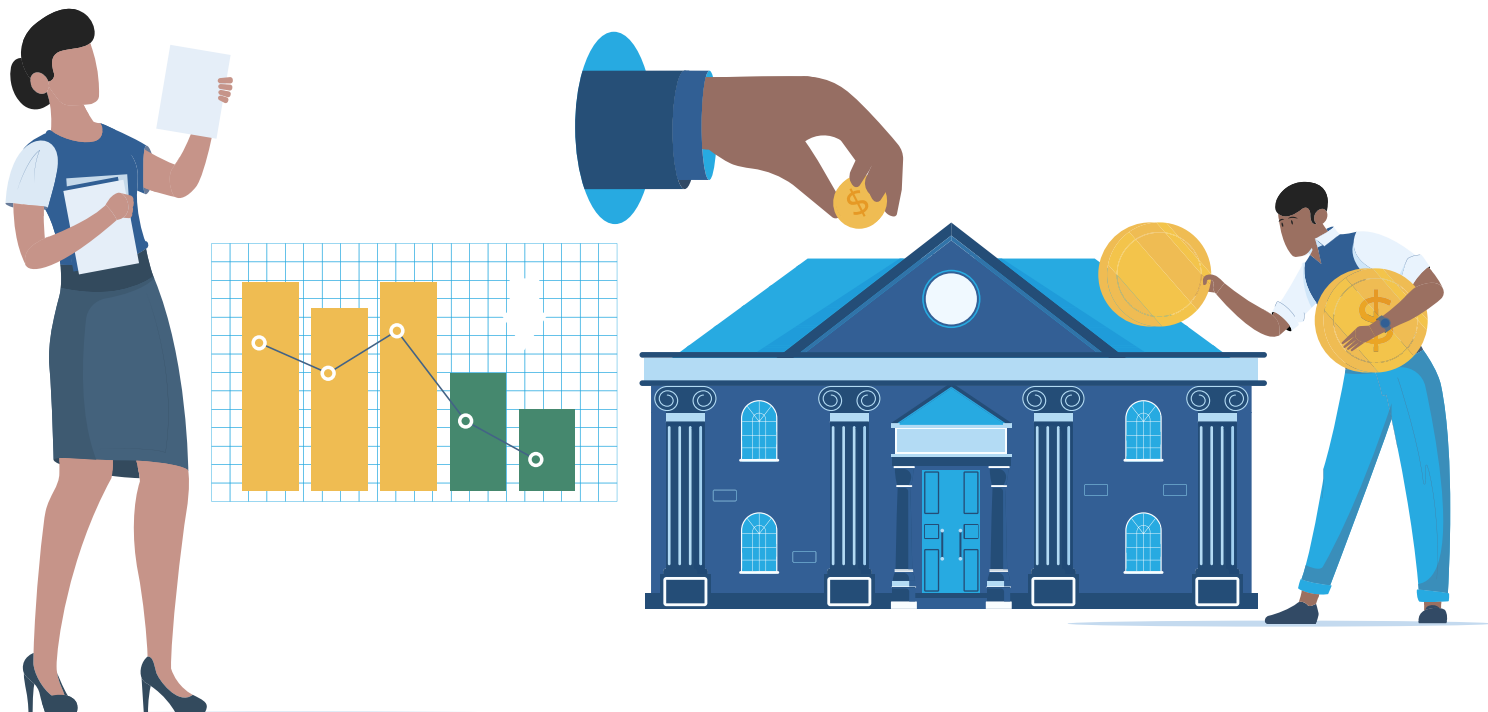
إجمالي دين أجهزة الموازنة (نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي)



- من المستهدف بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، استمرار خفض معدل دين أجهزة الموازنة العامة للدولة للناتج المحلي إلى ٨٢٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٦، مقابل ٨٥,٦٪ في يونيو ٢٠٢٥، واستمرار النزول بحجم الدين الخارجي لأجهزة الموازنة بنحو ١ - ٢ مليار دولار سنوياً.
- ويبلغ الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة نسبة للناتج المحلي نحو ٦٣,٩٪، بينما يبلغ الدين الخارجي نحو ١٨,١٪ في يونيو ٢٠٢٦.
- الانتهاء من وضع استراتيجية متكاملة لخفض أعباء الدين العام على المدى المتوسط، ونحرص على تنوع مصادر التمويل المحلي والخارجي بهدف خفض تكلفة الدين وإطالة عمره، مع الاهتمام بطرح أدوات تمويل جديدة ومتنوعة ونستهدف إصدار سندات التجزئة بالسوق المحلية والصكوك.

من أهم الإصلاحات لاستمرار خفض الدين العام خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥:

- تعمل وزارة المالية على خفض معدل الدين للناتج المحلي لأقل من ٨٠٪ بحلول يونيو ٢٠٢٧
- في إطار جهود الدولة لتنويع أدوات إدارة الدين وخفض الاعتماد على العملات الأجنبية، وقّع البنك المركزي المصري في يوليو ٢٠٢٥ مذكرة تفاهم مع بنك الشعب الصيني لتعزيز استخدام العملات المحلية (الجنيه المصري واليوان الصيني) في المعاملات التجارية والاستثمارية بين البلدين. وتستهدف هذه الخطوة تقليل الاعتماد على الدولار في التسويات المالية الخارجية، بما يعزز مرونة السياسة النقدية ويُسهم في تخفيف ضغوط سوق الصرف وتقلبات التمويل الخارجي. كما يشمل التعاون دراسة ربط أنظمة الدفع والتسوية وتبادل الخبرات حول العملات الرقمية للبنوك المركزية، وهو ما يمثل تطوراً نوعياً في أدوات تسوية المدفوعات العابرة للحدود ووسائل التمويل المستقبلية.
- وفقاً للتعديلات الأخيرة لقانون المالية العامة الموحد، استمرار وضع حد أقصى لسقف دين الحكومة العامة بكل مكوناتها: «أجهزة الموازنة والهيئات الاقتصادية»، يتراجع سنوياً، ولا يمكن تجاوز هذا «السقف» إلا بموافقة السيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، ومجلس النواب، إضافة إلى وضع «سقف» أيضاً للضمانات التي تصدرها وزارة المالية، مع توجيه الفائض الأولي وعلى الأقل ٥٠٪ من إجمالي إيرادات برنامج الطروحات لبدء خفض مديونية الحكومة وأعباء خدماتها بشكل مباشر، جنباً إلى جنب مع إطالة عمر الدين.
- استمرار التوسع في إصدار أدوات تمويل جديدة ومتنوعة من حيث طبيعة أداة التمويل وعملة الإصدار والمستثمر والأسواق المستهدفة مثل الصكوك التي تم إصدارها خلال شهر يونيو للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ والسندات الخضراء والسندات باليورو وإصدار السندات الدولية بعملة متنوعة كسندات الباندا وسندات الساموراي بالإضافة إلى دراسة إصدار سندات التنمية المستدامة كسندات الباندا المستدامة – السندات الخضراء



ماهي وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية؟

ما هي وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية؟

وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية هي وحدة تم إنشاؤها بموجب **القرار الوزاري رقم ٥٧٤ لسنة ٢٠١٨ لتتبع معالي السيد وزير المالية** بهدف تعزيز الشفافية المالية ومشاركة الجمهور مع تطوير آليات مؤسسية لتعزيز التواصل والرقابة المجتمعية للعمل على **زيادة كفاءة الإنفاق العام** وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة. وتهدف الوحدة إلى **خلق حلقة وصل ما بين متخذ القرار ومتلقي الخدمة** وتطوير أدوات الموازنة التشاركية في عدد من المحافظات، وإدماج وإشراك المواطنين خاصة الشباب والمرأة والطفل، وكبار السن لتطوير **وتحسين الأداء الحكومي وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والإنفاق العام** خاصاً في أوقات الأزمات والتداعيات المصاحبة لها. كما تقوم الوحدة بالعديد من الجهود في مجال **نشر الوعي بين كافة فئات المجتمع وخاصة الشباب والنشء برؤية الدولة** وما تقوم به من إنجازات لتوفير الحياة الكريمة، والجهود الملموسة على أرض الواقع **لدفع عجلة التنمية بمختلف ربوع مصر في ظل الجمهورية الجديدة**، بالإضافة إلى رفع وعي الشباب بأهم خطط الحكومة والسياسات لوزارة المالية باعتبارهم **شركاء في عملية صنع القرار خلال دورة إعداد الموازنة**. حيث تركز الوحدة على أربعة محاور رئيسية: (١) تعزيز الشفافية والإفصاح، (٢) تطوير أدوات مبتكرة جديدة لتعزيز المشاركة العامة في دورة الموازنة، (٣) تطوير آليات التواصل والرقابة لزيادة فعالية الإنفاق العام، (٤) بناء شراكات محلية ودولية فعّالة مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، الخاصة، والعامة.

وتشمل قنوات التواصل لوحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

الموقع الرسمي لوزارة المالية www.mof.gov.eg

البوابة الالكترونية لوحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية www.budget.gov.eg

مختلف منصات التواصل المجتمعي: Facebook, Instagram, YouTube, LinkedIn

www.twitter.com/MofEgypt

www.facebook.com/MOF.Egypt

www.linkedin.com/company/mof-egypt

www.instagram.com/mofegypt

www.youtube.com/MofEgypt



المحور الأول: تعزيز الشفافية والإفصاح:

تعمل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية على ضمان نشر وتطوير الثمانية تقارير الرئيسية للموازنة أثناء عملية إعداد الموازنة ولمتابعة تنفيذها ومراقبتها بالإضافة إلي العديد من ملخصات الشفافية ذات البعد الاجتماعي، وفقاً للمعايير الدولية التي حددها مسح الموازنة المفتوح OBS، وصندوق النقد الدولي IMF، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، بهدف زيادة شمولية البيانات وذلك حتي تصل مصر إلي مؤشر الشفافية البالغ ٦١/١٠٠ والذي يعني اصدار بيانات كافية Sufficient and Comprehensive Data وفقاً لشراكة الموازنة الدولية IBP.

الجهود التي قامت بها الوحدة فيما يخص المحور الأول (تعزيز الشفافية):

تحسين شمولية تقارير الموازنة عن طريق تطوير محتوى التقارير بشكل ملحوظ ليلبي كافة متطلبات مؤشر الشفافية من حيث **عرض تفاصيل** الخطوط العريضة لإطار الاقتصاد الكلي والسياسات المستهدفة لتعظيم الإيرادات والنفقات العامة والحماية الاجتماعية، **وإضافة بيانات جديدة خاصة** عن الوضع المالي للحكومة، وتأثير الاقتصاد العالمي على الوضع الاقتصادي في مصر خاصة مع الازمات العالمية المتلاحقة بالإضافة إلي أحدث اخبار السياسة المالية الشهرية والتطور الشهري الأداء المالي ومخصصات الانفاق المالي الشهري على قطاعات الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة، فضلاً عن **نشر ملاحق مفصلة** عن الهيئات الاقتصادية، وملحق تحليلي لكافة بنود الإيرادات والمصروفات بالبيان المالي، كما قامت الوحدة بنشر التقديرات الأولية للـ ٦ شهور الأخيرة المتبقية من العام ومنسوبة للمستهدف مع إضافة الشرح وهو ما لم يكن ينشر من قبل في هذا التقرير.



ولقد ساهمت جهود الشفافية المالية مؤخراً في ارتفاع مؤشر شفافية الموازنة لنشر البيانات المالية بنحو ٦ درجات مئوية محققة نحو ١٠٠/٤٩، مقارنةً بـ ١٠٠/٤٣ في عام ٢٠٢١، و لترتفع بشكل تراكمي بنحو ٣٦ درجة مئوية مقارنة بنحو ١٠٠/١٣ في عام ٢٠١٢، ولتتخطى بذلك المتوسط العالمي البالغ ١٠٠/٤٧، كما ارتفعت بنحو ٢٥ نقطة مئوية مقابل متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والبالغ ١٠٠/٢٤، ولتتخطى أيضاً بذلك متوسط منطقة جنوب آسيا والبالغ ١٠٠/٣٤ وذلك في أحدث تقرير تم نشره بنهاية مايو ٢٠٢٤ وفقاً لاستبيان OBS.

المساعدة في تنفيذ خطة وزارة المالية لتطوير التقارير المالية ونشرها في التوقيتات المحددة بحسب المعايير الدولية للنشر وذلك يتضمن ما يلي:

المساهمة في نشر الآليات المستحدثة لإعداد الموازنة على المدى المتوسط بشكل استراتيجي يمتد لثلاث سنوات مع التوسع في استخدام السقوف المالية على مستوى الوزارات، وهو المخطط تنفيذه بدء من العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦ وبالإضافة إلي المساهمة في إعداد ومتابعة تنفيذ الموازنة بشكل أوسع من خلال «موازنة الحكومة العامة» والذي تم تنفيذه بالفعل منذ العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ وتشمل دمج بيانات اجهزة الموازنة التقليدية مع موازنات كافة والهيئات الاقتصادية التسعة وخمسون، مما يساهم في تحقيق الشفافية وقدّر أكبر من المساءلة وقراءة موضوعية أكثر شمولية تتضمن كامل إيرادات ومصروفات الدولة.



المساهمة في نشر موازنات البرامج والأداء بما يضمن إعداد وتنفيذ الموازنة وفقاً لبرامج واضحة ومؤشرات قياس تسمح برفع كفاءة وفاعلية الانفاق العام مع التأكد من نشر بيانات الموازنة الاستراتيجية للنوع والإنفاق الأخضر بما يوضح مشاركة الشباب والمرأة في فرص التنمية، وهو المخطط تنفيذه بدء من العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٦ وذلك بالتزامن مع الانتقال التدريجي إلى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)



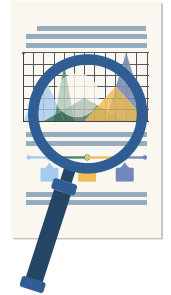
المساهمة مع كافة قطاعات الوزارة المعنية في نشر الإستراتيجية المالية على المدى المتوسط (٢٠٢٦/٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٩/٢٠٢٨) بعد إقرار الأهداف متوسطة المدى من قبل مجلس الوزراء.



نشر كافة تفاصيل الانفاق والدعم الموجه لكافة الفئات المعنية والمناطق الأكثر احتياجاً مع اعداد المستفيدين والمناطق الجغرافية المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية بمحافظات الجمهورية والذي تم بالفعل منذ العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، مما ينعكس على تحسين حياة المواطنين



نشر العديد من البيانات المبسطة حول الإجراءات المقرة لتبسيط وتوحيد الإجراءات الضريبية لتحقيق «العدالة والشفافية» وذلك لبناء شراكة جديدة وحقيقية مع مجتمع الأعمال لدفع النشاط الاقتصادي وخاصة للقطاعات الانتاجية والصناعة والتصدير وتعزيز الحياض التنافسي



استكمال نشر مؤشرات دين أجهزة الموازنة الداخلية والخارجية لتشمل آجال الاستحقاق والجهات الدائنة.

الاستمرار في التنسيق مع البرلمان لنشر كافة البيانات الخاصة بختامي الموازنات بالتنسيق مع الجهاز المركزي للمحاسبات بحد أقصى ١٨ شهر بعد نشر الختامي من كل عام.



المحور الثاني: تطوير المشاركة المجتمعية:

يشمل المحور الثاني تطوير آليات مشاركة المواطنين من كافة أطراف المجتمع من خلال **خلق حلقة وصل بين المواطنين** ومتخذي القرار بالدولة مع تمكين ورفع قدرات كوادر فعالة واعية من المواطنين على قراءة وفهم وتحليل موازنة المواطن وخطط وبرامج الحكومة؛ وذلك من خلال تطبيق آليات التواصل ومشاركة الجمهور المختلفة وعلى رأسها **النموذج الوطني للموازنة التشاركية في جميع محافظات مصر وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٤٤) لسنة ٢٠٢٣** والذي ينص على تشكيل لجنة تسيير برئاسة السيد الدكتور وزير المالية لتعميم تطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية في الـ ٢٧ محافظة، وتنظيم العمل بين الوزارات المعنية؛ وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وزارة التنمية المحلية، ووزارة التضامن الاجتماعي من خلال بروتوكول تعاون يضمن أن يكون لكل وزارة دور واضح منوط بها في إطار الخطة التنفيذية لتطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية وكيفية الانتقال التدريجي للتنفيذ في ٢٧ محافظة.

ولقد ساهمت جهود وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية في تصاعد مصر لتحقيق **المرتبة الثامنة على مستوى العالم** في «مؤشر مشاركة الجمهور» بعد أستراليا وفرنسا وفقاً لنتائج مسح الموازنة المفتوحة (OBS) في دورته الأخيرة لعام ٢٠٢٣ والصادر في مايو ٢٠٢٤، كما حافظت على مكانتها في **المرتبة الأولى على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المؤشر ذاته** للدورة الثانية على التوالي وتليها الأردن والمغرب، لتقفز بنحو ١٦ درجة مئوية محققة ١٠٠/٣٥ درجة في عام ٢٠٢٣، ارتفاعاً من ١٠٠/١٩ درجة في ٢٠٢١ ولتتعدى بذلك أيضاً المتوسط العالمي البالغ ١٠٠/١٦ درجة في عام ٢٠٢٣.

أولاً: النموذج الوطني للموازنة التشاركية:

وهو من أهم المبادرات التي قامت بها الوحدة والتي تعمل على تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال **إشراك المواطنين في عملية إعداد الموازنة على المستوى المحلي** عن طريق إدماجهم في حل المشاكل المجتمعية في ضوء الموارد المحلية المتاحة. ويتم ذلك عن طريق **خلق آليات مؤسسية مبتكرة للتعاون المثمر مع كافة الجهات الحكومية والدولية المعنية ذات الصلة** ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتطوير وتحسين الأداء الحكومي وتحقيق الاستغلال الأمثل للمال العام، وللعمل على رفع مؤشرات الشفافية العالمية ومشاركة الجمهور.

ما الذي تم تنفيذه من تطبيق فعلي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥؟

لقد شهد العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ انضمام محافظتي بني سويف ودمنياط إلى النموذج الوطني للموازنة التشاركية بعد نجاح تطبيقه في القاهرة، الفيوم، والإسكندرية.

١- جلسات استماع جماهيري لتطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية

قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بالتوسع في زيادة عدد جلسات الاستماع الجماهيري التي تنظمها الوحدة داخل المحافظات المختلفة وعلى رأسها محافظة دمياط، وبني سويف، والمنيا، مع التركيز على الفئات ذات الأولوية في خطط الدولة، وهم: المرأة، الشباب، وذوي الهمم، وكبار السن. ذلك وبالإضافة الى دعم إنشاء وتفعيل لجان التيسير المحلية باعتبارها آلية تنسيقية بين المواطنين وممثلي الحكومة على المستوي المحلي.

وفيما يلي أهم الجلسات التي تم تنفيذها خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥:

جلسة استماع بمركز الفيوم - ٥ يونيو ٢٠٢٤ <https://shorturl.at/z-tZU>

جلسة حوار مجتمعي بمعهد الحوكمة والتنمية المستدامة للطلاب بجامعة القاهرة - ٢٦ أغسطس ٢٠٢٤
<https://shorturl.at/Dhxdu>

جلسة استماع عامة بمحافظة بني سويف قبل إصدار تقرير موازنة المواطن - ٢٨ أغسطس ٢٠٢٤
[/https://fb.watch/wg9XVwN7oV](https://fb.watch/wg9XVwN7oV)

جلسة استماع بمركز يوسف الصديق - ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤ <https://shorturl.at/CHduP>

وفي يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٤، نظمت الوحدة جلسة تحضيرية لإطلاق البرنامج التدريبي للنموذج الوطني للموازنة التشاركية بمحافظة بني سويف. رابط الجلسة: <https://shorturl.at/VGoX3>



٢- إطلاق تدريبات وورش عمل النموذج الوطني للموازنة التشاركية في عدد من المحافظات:

قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بتنظيم سلسلة من الندوات التوعوية وورش العمل وجلسات الاستماع الجماهيري، بهدف تمكين المواطنين من فهم أولويات الإنفاق العام والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرار المالي وذلك في إطار النموذج الوطني للموازنة التشاركية. وقد تم تنفيذ هذه الأنشطة بالتعاون مع عدد من الجامعات المصرية بمختلف المحافظات بالتعاون مع المجلس الأعلى للجامعات، بما يضمن الوصول إلى فئات متنوعة من المواطنين، وعلى رأسهم الشباب والطلاب، لما لهم من دور محوري في دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. وشملت هذه الجهود محافظات الفيوم، الإسكندرية، بني سويف، أسيوط، دمياط، والمنيا، حيث تم عقد عدد من الفعاليات التي تنوعت بين جلسات حوارية وتدريبية، هدفت جميعها إلى تعزيز وعي المواطنين بدورهم الحيوي في العملية الميزانية من التخطيط وحتى الرقابة المجتمعية.

كما تعمل الوحدة على استهداف أوسع للمواطنين من خلال نشر القيم الأساسية للشفافية بين الشباب من خلال منصات تفاعلية الشراك الشباب للفئات العمرية (١٥ - ١٨) و (١٨ - ٢٥)، في رؤية الدولة كالتالي:

ثانياً: معسكر سفراء وزارة المالية للفئة من سن ١٥ - ١٨:

قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بالتعاون مع يونيسف مصر، بتطوير منصة تعليمية تفاعلية وسهلة الاستخدام، معسكر سفراء وزارة المالية (<https://budget.gov.eg/login>) بهدف إشراك و تثقيف الشباب من الفئة العمرية ١٥ - ١٨، في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ورفع مستوى الوعي حول دور وزارة المالية في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، وتشجيع المشاركة الفعالة في عملية صنع القرار ليصبحوا مواطنين فاعلين قادرين على المساهمة بفعالية في مجتمعاتهم.



ثالثاً: نادي المواطنة الفعالة للشباب من الفئة العمرية ١٨ - ٢٤

مبادرة أطلقتها وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بالتعاون مع المجلس الأعلى للجامعات وعدد من الجامعات الحكومية والدولية مثل: جامعة القاهرة، جامعة الفيوم، جامعة الإسكندرية، جامعة أسيوط، جامعة بني سويف، جامعة المنيا، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، جامعة مصر الدولية، وجامعة أكتوبر للعلوم والآداب الحديثة بهدف إشراك الطلبة في خطط الدولة للإصلاح وفي الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للبلاد من خلال أدوات المشاركة المختلفة والاستماع إلى أفكارهم واستخدامها لمواجهة التحديات التي تقابلها الدولة وإدماج الشباب ليكونوا جزء من آليات وزارة المالية لتحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠. وفيما يلي جدول تفصيلي لعدد ورش التثقيف المالي بمختلف جامعات مصر:



اسم الجامعة / الجهة	عدد ورش العمل	عدد المشاركين
جامعة أسيوط	٢	٢٢٠ طالب
محافظة دمياط	١	٢٠٠ (موظفو الحكومة + مجتمع مدني)
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة	٨	١٥٠٠ طالب
جامعة أكتوبر + الجامعة الأمريكية	٣	١٥ طالب
جامعة مصر الدولية	٣	٣٠٠ طلب
ورشة للمرأة وذوي الهمم	٢	٥٠ امرأة و ٣٠ من ذوي الهمم
خطة عمل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥		
سيتم تنفيذ ورش عمل وجلسات توعوية داخل الجامعات في مختلف المحافظات، للانتشار والوصول إلى فئات متنوعة من الشباب، وستركز الورش على فهم الموازنة العامة وأهمية دور المواطن في الرقابة عليها وإشراك الشباب في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية بالدولة		تنفيذ برامج تدريبية لفئة الشباب (١٥ - ٢٤)

<p>تعمل وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية على تدريب أكثر من ١٥٠ طالب لكي يصبحوا سفراء لوزارة المالية و يقوموا بقيادة عدد من اللجان المتخصصة في تحقيق دور وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية لتحقيق دور وزارة المالية في رؤية مصر ٢٠٣٠ ومن ضمن هذه اللجان:</p> <ul style="list-style-type: none"> - لجنة اشراك اللاجئيين برؤية الدولة وتمكينهم اقتصاديا واجتماعيا - لجنة توعية المناطق المهمشة والمدارس بمختلف المحافظات - لجنة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي بوزارة المالية - اللجنة الوطنية للشباب للتحول البيئي الذكي والشفافية المناخية 	<p>إطلاق عدد من اللجان في مختلف التخصصات ذات الصلة برؤية الوحدة تحت اشراف ومتابعة سفراء وزارة المالية</p>
<p>إطلاق نادي المواطنة الفعالة في عدد من الجامعات بمختلف المحافظات وعلى راسها جامعة بنى سويف وجامعة دهمياط</p>	<p>الانتشار بين المزيد من الشباب من خلال نادي المواطنة الفعالة</p>

خطة وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية لتطوير مشاركة الجمهور:

قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بوضع خطة عمل سنوية بالتعاون مع جميع إدارات وزارة المالية ذات الصلة لضمان التحسين المستمر لنتائج مصر في جولات مسح الموازنة المفتوحة لعامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٧، وتشمل الخطة ما يلي:

- **التوسع في تطبيق نموذج الموازنة التشاركية في ٣ محافظات أخرى** خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وصولاً إلى تطبيقه في باقي الـ ٢٢ محافظة بحلول ٢٠٣٠، وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٤ لعام ٢٠٢٣.
- **عقد جلسات استماع جماهيري في ٣ محافظات** أثناء مراحل إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٥/٢٦ للوقوف على أهم المستجدات والتأكد من إدماج كافة احتياجات المواطنين في القطاعات الحيوية ذات البعد الاجتماعي.
- **عقد جلسات حوار مجتمعي وجلسات تشاور (Focus Group)** مع مجموعة مختارة من الطلبة والأكاديميين من مختلف الجامعات والتخصصات، وأعضاء منظمات المجتمع المدني الفعاليين، مع مجموعة من ممثلي القطاع الخاص والجهات الأخرى المعنية الحكومية والدولية لمناقشة قضايا متخصصة مثل الرعاية الصحية والتعليم، ولتوعيتهم بأهمية تقرير موازنة المواطن وأخذ رأيهم فيه قبل وبعد نشر التقرير مع تنظيم سلسلة من حلقات التواصل الفعالة مع الجمهور.
- **إعداد تقرير عن نتيجة متابعة متطلبات المواطنين** التي تم رصدها بجلسات الاستماع الجماهيري ومرحلة تنفيذها الفعلي على أرض الواقع.
- **عقد ورش عمل وتدريب في ٣ محافظات** حتى نهاية عام ٢٥/٢٦ لعدد من موظفي الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين وطلاب الجامعات للتثقيف المالي وفهم المالية العامة، بالإضافة إلى ورش عمل لبناء القدرات حول التخطيط المالي للمديريات المالية وديوان عموم المحافظات وتحليل استدامة المالية العامة على المدى الطويل.



- نشر عدد ٢ كتيبات ترويجية باللغتين الانجليزية والعربية في عام ٢٠٢٥ / ٢٦ لرفع درجة وعي الجمهور بأهم القضايا والمستجدات الخاصة بالسياسة المالية ليصل بذلك إجمالي عدد كتيبات الشفافية ذات البعد الاجتماعي ١٦
- إنشاء آليات تواصل يمكن بواسطتها للمسؤولين الحكوميين تبادل الآراء بشأن الموازنة العامة للدولة.
- تنظيم اجتماعات مع رجال الأعمال والمجتمع المدني والبرلمان لمناقشة أولويات الإنفاق

المحور الثالث: تطوير آليات التواصل والرقابة لزيادة فعالية الإنفاق العام

إطلاق نموذج الحوكمة والمساءلة الاجتماعية كمرحلة ثانية بعد تطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية بمحافظة الفيوم - سبتمبر ٢٠٢٤):

بعد النجاح الملحوظ الذي حققته المرحلة الأولى من تطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية في ثلاث محافظات، قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية بإطلاق نموذج تكميلي متكامل يستهدف تعزيز مشاركة المواطنين في المساءلة والرقابة المجتمعية على تنفيذ الموازنة العامة، وذلك في ست محافظات، حيث تم تصميم هذا النموذج بهدف تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة على مستوى الإدارة المحلية. وفي هذا الإطار، تم تدشين تعاون مثمر بين وزارة المالية وعدد من منظمات المجتمع المدني الدولية بهدف تنفيذ المرحلة الثانية من النموذج الوطني للموازنة التشاركية في محافظة الفيوم من خلال «نموذج الحوكمة والمساءلة الاجتماعية»، والذي يسعى إلى بناء قدرات المواطنين، وخاصة الشباب، على متابعة تنفيذ الموازنة في أربع مشروعات من مشروعات مبادرة «حياة كريمة» داخل القرى المستهدفة بالمبادرة، مع التركيز على الخدمات المتعلقة بالأطفال مثل التعليم، والصحة، والتغذية، والحماية الاجتماعية. وتم اختيار الفيوم كبادرة للتطبيق بناءً على عدة عوامل، من أبرزها:

وجود دعم مجتمعي قوي وتفاعل إيجابي من المواطنين.



وجود عدد كبير من الشباب المؤهلين والمدربين مسبقاً ضمن المرحلة الأولى.



الدعم المؤسسي من الجهات المحلية نحو تعزيز الشفافية والحوكمة.



خبرات منظمات المجتمع المدني في الحوار المجتمعي وجلسات الاستماع ورفع الوعي المجتمعي.



النتائج المحققة من تنفيذ نموذج الحوكمة والمساءلة الاجتماعية بمحافظة الفيوم:

الهدف الأساسي من هذا المشروع هو تطبيق نموذج المتابعة المجتمعية (CMM)، والذي تم تصميمه واختباره مسبقاً من قبل مؤسسة كير مصر للتنمية، ويهدف إلى تمكين المواطنين، وخاصة الشباب، من مراقبة تصميم وتنفيذ الموازنة، وتحليل البيانات المالية العامة، والتفاعل مع الجهات الحكومية من خلال قنوات متعددة لتقديم الملاحظات والمقترحات التي تساهم في تطوير الإنفاق العام وتلبية احتياجات المواطنين. كما تم إشراك الجهات الحكومية المختصة والهيئات التشريعية في النموذج لضمان الاستجابة الفعالة لتوصيات المواطنين في التوقيت المناسب.

ووفقاً لنتائج مسح الموازنة المفتوحة OBS لعام ٢٠٢٣ الصادرة في مايو ٢٠٢٤، تصعدت مصر بنحو ١٠ درجات في مؤشر الرقابة على الموازنة لتحقيق نحو ١٠٠/٥٤ درجة في عام ٢٠٢٣، ارتفاعاً من ١٠٠/٤٤ درجة في عام ٢٠٢١ لتتخطى بذلك المتوسط العالمي البالغ ٤٥ نقطة مئوية لأول مرة.

خطة وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية لرفع مؤشر الرقابة على الموازنة:

تعمل الوحدة حالياً على:

التنسيق مع كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ لإجراء حوار مجتمعي مع أعضاء مجلس النواب وكذا عقد جلسات استماع جماهيرية بخصوص الخطوط العريضة لمشروع الموازنة في مرحلة تسبق عرض البيان المالي على مجلس النواب بالتوافق مع المعايير الدولية مما سيساهم في رفع تقييم مصر في مؤشر الشفافية.



التنسيق مع قطاع الموازنة العامة للدولة ووحدة البرامج والأداء لعرض ومناقشة موازنة البرامج مع أعضاء البرلمان وإصدار تقرير بملخص التوصيات للنشر على موقع الوزارة



تنظيم اجتماعات مع رجال الأعمال والمجتمع المدني والبرلمان والمواطنين لمناقشة أولويات الانفاق



التعاون مع الجهاز المركزي للمحاسبات لبحث إمكانية وضع آليات رسمية تسمح للمواطنين بالمشاركة والتعليق على نتائج تقرير الجهاز الخاص بتنفيذ الموازنة.



توسيع آليات المساءلة والرقابة المجتمعية من خلال العمل على التوسع في تطبيق نموذج المساءلة والرقابة المجتمعية في كل من المحافظات التالية: (بني سويف - دمياط - أسيوط).



المحور الرابع: بناء شراكات ناجحة مع المؤسسات المعنية محلياً ودولياً

قامت وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية على مدار السبع سنوات الماضية بعقد العديد من الشراكات والتحالفات الناجحة الاستراتيجية مع أكثر من ٥٠ مؤسسة حكومية وغير حكومية وجامعات دولية ومصرية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات دولية سواء أن كانت أجنبية أو محلية بغرض توسيع دائرة التأثير وتوحيد الجهود والاستفادة من نقاط القوة لشركاء النجاح والموارد الجماعية لدفع الابتكار وإيجاد حلول مستدامة وتحقيق الأهداف المشتركة وعلى رأسها تمكين الشباب ليصبحوا قادة مؤثرين ويكون لهم دور فعال في عملية اتخاذ القرار. وفيما يلي أهم الأمثلة للتعاون الناجح خلال العامين الماضيين:

١- التعاون مع الوزارات المعنية:



تتعاون وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة التعاون الدولي ووزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التنمية المحلية بالإضافة إلي التعليم العالي و ما قبل الجامعي في إطار لجنة تسيير لمتابعة و «تنفيذ تطبيق النموذج الوطني للموازنة التشاركية» وذلك وفقا لقرار مجلس

الوزراء رقم ٥٤٧ بتعميم النموذج الوطني للموازنة التشاركية في ال ٢٧ محافظة وذلك بهدف خلق حلقة وصل بين المواطنين ومتخذي القرار بالدولة مع تمكين ورفع قدرات كوادر فعالة واعية من المواطنين على قراءة وفهم وتحليل موازنة المواطن وخطط وبرامج الحكومة

٢- الجامعات الحكومية والدولية:



تتعاون الوحدة مع المجلس الأعلى للجامعات «لإطلاق نادي المواطنة الفعالة» بجميع جامعات مصر بمختلف المحافظات بهدف استهداف أوسع للمواطنين من خلال نشر القيم الأساسية للشفافية بين الشباب من خلال منصات تفاعلية لإشراك الشباب في رؤية الدولة و قد تم بالفعل إطلاق النادي بعدد من الجامعات خلال العام الماضي و على رأسها جامعة القاهرة، جامعة الإسكندرية، جامعة

الفيوم، جامعة بني سويف، جامعة أسيوط، جامعة المنيا، وجامعة دمياط وجامعة اللوتس بدمياط و الجامعة الأمريكية بالقاهرة و جامعة أكتوبر للعلوم و الاداب الحديثة و جامعة مصر الدولية، كما تعمل الوحدة الان على إطلاق النادي في عدد من الجامعات الاخرى وعلى رأسها جامعة المنيا وجامعة سوهاج و جامعة قنا

٣- المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنيين بالشفافية وإدارة المالية العامة



أولاً: تتعاون الوحدة مع عدد كبير من المؤسسات الدولية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني المعنيين بالشفافية بهدف تعزيز الشفافية المالية للحكومة من أجل المساءلة والرقابة المجتمعية، ذلك وبالإضافة الي إشراك وتمكين المواطنين، بما فيهم الأطفال والشباب والمرأة، في عمليات الموازنة العامة من خلال:

١- **دعم وحدة الشفافية المالية وإشراك المواطنين** لضمان تخصيصات كافية وشفافة وعادلة لتحقيق نتائج أفضل للمواطنين، من خلال تحسين تصور البيانات باستخدام المنصات الإلكترونية وغير الإلكترونية وأدوات الذكاء الاصطناعي المختلفة.

٢- **تحليل الموازنة العامة للدولة والرقابة** على برامج الإنفاق من خلال تطوير ملخصات شفافية ميزانية الطفل، مع التركيز على إنفاق القطاع الاجتماعي.

٣- **تطوير نموذج لإشراك الشباب في الموازنة العامة** على مستوى المحافظات، بالاعتماد على النظام الحالي.

٤- **بناء القدرات والدعم الفني لميزانية التخطيط التشاركي**، وإدارة المالية العامة، والشفافية والمشاركة.

٥- **بناء القدرات ودعم التنفيذ لموظفي وزارة المالية والجهات المعنية الخارجية** في مجالات الشفافية المالية والمشاركة، وتحليل الميزانية، وإدارة المالية العامة، وأدوات تحليل المالية العامة.

أولاً: الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٥ والقطاعات الدافعة للنمو

الاستثمارات الكلية:

زيادة الاستثمارات الكلية لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٥ لتتعدى

٣,٥ تريليون جنيه (يشمل التغير في المخزون)
لأول مرة مقارنةً، بـ ٢,٦ تريليون جنيه العام السابق، ونحو ١,٨
تريليون جنيه لعام ٢٤/٢٣.



تزايد الاستثمارات الخاصة لتصل إلى نحو

١,٩٤ تريليون جنيه

بنسبة مساهمة نحو ٦٣٪ من إجمالي مُقابل ٣٧٪ للاستثمارات
العامة، في ظل توجّه الدولة لتدعيم الجهود الرامية لتسريع
وتيرة نمو القطاع الخاص مع تأكيد مبادئ الحوكمة الجيدة
والحياد التنافسي.



تصاعد مُعدّل الاستثمار ليُسجّل

١٧,١٪

من الناتج المحلي في عام ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦ مُقابل مُعدّلات أقل في
العامين السابقين (١٥٪ عام ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ و ١٣٪ عام ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤).



١(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مِجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٥)

سقف الاستثمارات العامة:

الالتزام بسقف الاستثمارات العامة وقدره

١,٢ تريليون جنيه

بخطة عام ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦، مُقابل استثمارات عام ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ في
حدود تريليون جنيه، وذلك ترشيحاً للإنفاق العام، وإفساحاً
لمجالات أوسع لمُشاركات القطاع الخاص المحلي في
الجهود التنموية.



تبلغ الاستثمارات العامة المُخصّصة للتنمية المحلية نحو ٢٨ مليار جنيه في خطة عام (٢٠٢٦ / ٢٠٢٥)، تتضمن

٢٤,٣ مليار جنيه

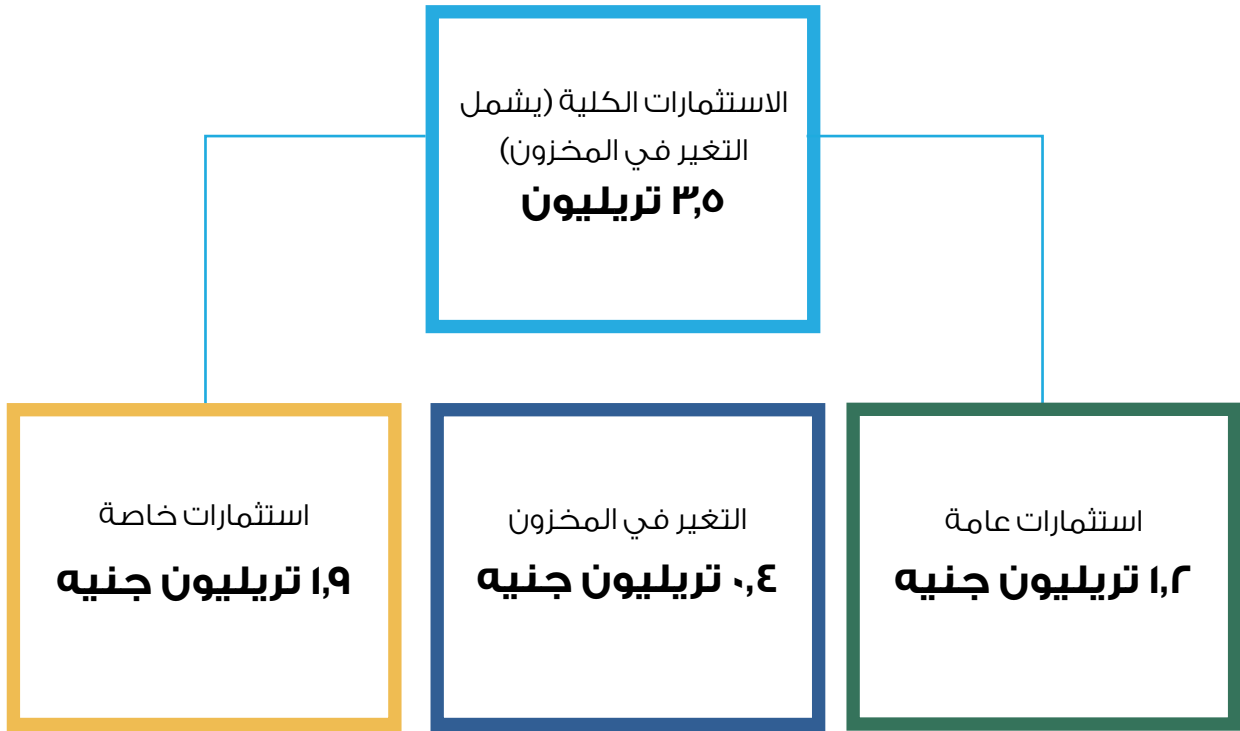
للمحافظات، وتوجيه نحو ٣٥٪ لمُحافظات الصعيد، للحد من التفاوتات في الفجوات التميّية بين مُحافظات الجمهورية.



* (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٥)

هيكل الاستثمارات الكلية لخطة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥: (عام/ خاص)

(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٥)



الاستثمارات العامة (١,٢ تريليون جنيه) ٣٧,٣٪ من الاستثمارات الكلية (بدون التغير في المخزون)

استثمارات قطاع الأعمال العام

٢٢٢,١ مليار جنيه في عام الخطة، بنسبة ٧,٢٪ من جملة الاستثمارات، وتتمثل في:

الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بنحو ٣٤,٣ مليار جنيه في عام الخطة، بنسبة ١٥,٤٪ من جملة استثمارات قطاع الأعمال العام

الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بنحو ٢٥,٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٥، بنسبة ١١,٥٪ من جملة استثمارات قطاع الأعمال العام

الشركات القابضة النوعية بنحو ١٦٢,٢ مليار جنيه في عام ٢٠٢٥

استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة

٥٠,١ مليار جنيه في عام الخطة، بنسبة ١٦,١٪ من جملة الاستثمارات، وتتمثل في:

قطاع النقل والتخزين ٦١٪
وقطاعات التعليم والصحة

والخدمات الاجتماعية الأخرى ١٧٪

قطاع الكهرباء بنحو ٨٪

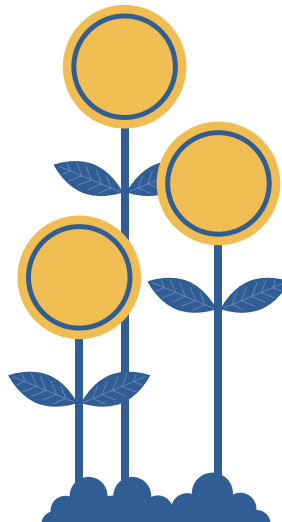
الاستثمارات الحكومية:

٤٣٤,٩ مليار جنيه بنسبة ١٤٪ من إجمالي الاستثمارات لخطة عام ٢٠٢٥ وتنقسم إلى:

استثمارات الجهاز الإداري للدولة ٢٢٤,٧ مليار جنيه، بنسبة ٥١,٧٪ من إجمالي استثمارات الجهاز الحكومي

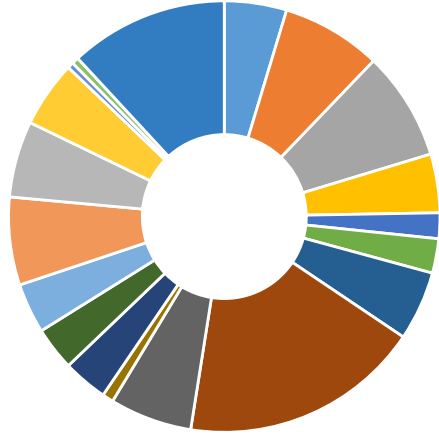
الاستثمارات الموجهة للهيئات الخدمية نحو ١٧٧,٧ بنسبة ٨٤٪ من إجمالي الاستثمارات

الاستثمارات الموجهة للإدارة المحلية ٣٢,٥ مليار جنيه، بنسبة ٧,٥٪ من إجمالي الاستثمارات



إجمالي الاستثمارات الكلية ٣,١ تريليون جنيه (بدون التغير في المخزون)

- الزراعة والري والصيد
- الصناعات التحويلية
- مياه
- تشييدات وبناء
- الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- تجارة الجملة والتجزئة
- المطاعم والفنادق
- صحة
- احتياجات عامة
- أخرى
- استخراجات البترول والغاز وأخرى
- كهرباء
- صرف صحي
- النقل والتخزين
- قناة السويس
- الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي
- الأنشطة العقارية
- تعليم
- تعويضات للمشروعات الاستثمارية



النسبة من الإجمالي %	٢ تريليون جنيه	إجمالي الاستثمارات الكلية
١٤,٧%	١٤٤,٩	الزراعة والري والصيد
٧,٥%	٢٣٢,٣	استخراجات البترول والغاز وأخرى
٨,٢%	٢٥٢,٩	الصناعات التحويلية
٤,٤%	١٣٦,٣	كهرباء
١,٩%	٥٩,٧	مياه
٢,٦%	٨٠,٠	صرف صحي
٥,٢%	١٦١,١	تشييدات وبناء
١٨,١%	٥٦٠,٢	النقل والتخزين
٦,٢%	١٩١,٣	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٠,٨%	٢٦,٠	قناة السويس
٣,٤%	١٠٤,١	تجارة الجملة والتجزئة
٣,٣%	١٠١,١	الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي
٣,٧%	١١٦,٢	المطاعم والفنادق
٦,٦%	٢٠٤,٢	الأنشطة العقارية
٥,٧%	١٧٧,٣	صحة

النسبة من الإجمالي %	٢ تريليون جنيهه	إجمالي الاستثمارات الكلية
٥,٠%	١٥٤,١	تعليم
٠,٥%	١٤,٠	احتياطات عامة
٠,٥%	١٦,٠	تعويضات للمشروعات الاستثمارية
١١,٧%	٣٦٨,٥	أخرى

المصدر : (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي - مخطط خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٥)

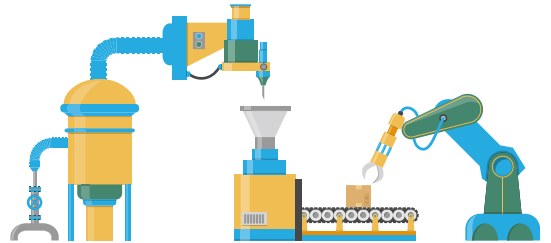
القطاعات الدافعة للنمو بخطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٥

(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية - مخطط خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٥)

- تغيير نمط النمو المتبع بالتحول إلى النمو المستدام القائم على القطاعات والأنشطة القابلة للتداول والتصدير، ذات القيمة المضافة المرتفعة، بهدف تعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد المصري، وخلق المزيد من فرص العمل المنتجة.
- والذي يُعطي أولوية لقطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،
- تحفيز وتطوير الصناعات الرامية إلى توطين التصنيع المحلي للمكونات المستوردة والصناعات الواعدة التي تقوم على فكر الابتكار والتقدم التقني.
- مواصلة كافة التدابير اللازمة لتحسين بيئة الإستثمار وتحفيز القطاع الخاص على ممارسة الأعمال

قطاع الصناعات التحويلية بخطة عام ٢٠٢٦/ ٢٠٢٥

- ٢٥٢,٩ مليار جنيهه هي جملة الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع الصناعات التحويلية لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٥
- يمثل القطاع مُحركًا أساسيًا للنمو، ولإحداث تغيير جذري في الهيكل الإنتاجي للدولة،



- القطاع يتمتع بارتفاع القيمة المضافة والعلاقة التشابكية مع القطاعات الأخرى، مما يؤهله للمشاركة بنسبة لا تقل عن ١٦% في الناتج المحلي الإجمالي.
- كما أنه يتمتع باتساع طاقته الاستيعابية من العمالة، حيث يوفر ما يزيد على ٤ مليون فرصة عمل في مختلف مشروعاته الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم، وبما يُعادل نحو ١٤% من إجمالي القوى العاملة،
- فضلاً عن تنامي قدرته التصديرية لتُمثل ما يزيد على ٨٥% من إجمالي الصادرات المصرية غير البترولية

قطاعي النقل والتخزين بخطة عام ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

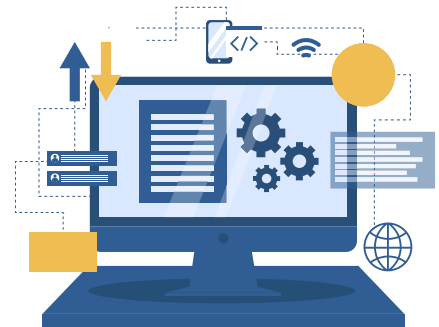


- **٥٦,٢ مليار جنيه** هي جملة الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع النقل لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٦
- تكمن الأهمية القصوى التي تشغلها خدمات النقل من الحلقات الرئيسية المُشكّلة لسلاسل الإمداد، سواء المحليّة أو الدوليّة.

- وهي تمثل الشرايين التي تعتمد عليها كافة قطاعات الاقتصاد القومي في تحقيق الربط بين مراكز الإنتاج ومنافذ الاستيراد والتصدير، وبين مراكز الخدمات اللوجستية وأسواق التوزيع والاستهلاك في الأسواق المحليّة.
- وتشمل أهم مشروعات قطاع النقل ما يلي:
- مد الشبكة القومية للنقل وخدمات المرافق لتغطية كافة مناطق الجمهورية وبخاصة مناطق التنمية العمرانية الجديدة
- تطوير والارتقاء بخدمات السكك الحديدية وزيادة مساهمتها في نقل البضائع والركاب باعتبارها أقل تكلفة، مقارنة بالنقل عبر شبكات النقل البري.
- مواصلة التحوّل التدريجي لمركبات النقل الكهربائي (الأوتوبيسات والسيارات الكهربائيّة / وشبكة مترو الأنفاق والمونوريل والقطار الكهربائي الخفيف)، للحد من التلوّث البيئي
- رفع كفاءة خدمات النقل النهري لاستغلال إمكاناته في توفير خدمة نقل مُنخفضة التكاليف، وبخاصة مع تعدّد المسارات النهريّة وتفرعاتها،
- مواصلة تحسين كفاءة الموانئ البحرية القائمة، فضلاً عن التوسّع في إنشاء موانئ حديثة مُتخصّصة لتنشيط حركة الملاحة الدوليّة والتدفّقات السياحية الوافدة لمصر،
- مواصلة تعميق التصنيع المحلي لبعض مكونات النقل، مثل مُستلزمات مركبات النقل وعربات السكك الحديدية.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بخطة عام ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

- **١٩١,٣ مليار جنيه** هي جملة الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٦.
- يُعد من أهم القطاعات التي تعمل على تعزيز مقوّمات التنمية المُستدامة، حيث يُسهّم في توفير وسائل المعرفة والمعلومات الحديثة الداعمة لقرارات الاستثمار والإنتاج والتشغيل.



- يتميز القطاع بطابعه الديناميكي، وقدرته على النمو المُتسارع، وبمعدّل مُرتفع لا يقل عن **٧,١٥ سنوياً**،

*(وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – مِجلد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦، نسخة أولية بتاريخ مايو ٢٠٢٥)

قطاع الزراعة والري والصيد بخطة عام ٢٠٢٥/ ٢٠٢٦

• **١٤٤,٩ مليار جنيه** هي الاستثمارات الكلية المُوجَّهة لنشاطي الزراعة والري في خطة عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦.

• الخطة تستهدف التوسُّع في برامج تحسين إنتاجية الغدَّان من الحاصلات الزراعيَّة بنسبة تتراوح بين ٥% و١٠%،



• مع تطوير وتحديث نُظُم الري الحقلية لتصل نسبة المساحة المُستفيدة إلى ١٠% وكذلك تطوير أساليب الصرف الزراعي

• والتوسُّع في مشاريع الصوب الزراعيَّة ونُظُم الزراعة المحميَّة، وتقليل الفاقد الزراعي، وتطوير منظومة الإرشاد الزراعي

• التوسُّع في تطبيق منظومة الزراعة التعاقدية **١,٨ مليون فدَّان** ليشمل **عديد من السلع الزراعيَّة** الأخرى، بجانب القمح والقصب وبنجر السُّكر والبطاطس والموالح، مثل الذرة الصفراء والقطن والحاصلات الزيتية

• التوسُّع في السِّعات التخزينية لصوامع الأقماع، لتصل إلى نحو **٥,٥ مليون طن** في عام الخطة

• والتوسُّع في المساحة المحصولية لتزيد على **٢١ مليون فدَّان** عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مثل القمح ٥٢% والذرة الشامية ٥٥% والبقول البلدي ٣٩%،

• التوسُّع في تصدير الحاصلات الزراعيَّة ذات الفائض، مثل الخُضر والفاكهة لتتجاوز قيمة الصادرات منها في عام الخطة نحو **٥ مليار دولار**.

• التوسُّع في مشروعات تأهيل وتبطين التُّرع بطول ٦٠٠ كم

• واستكمال إنشاء قناطر ديروط الجديدة، لتحسين أعمال الري في زمام **١,٦ مليون فدَّان في ٥ محافظات بالصعيد**،

• مواصلة تنمية الثروة الحيوانية لتزداد **بمُعدَّل مليون رأس** خلال عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦

• رفع نسبة الاكتفاء من **اللحوم الحمراء إلى ٦٠%**

• من خلال مواصلة تفعيل مشروعات إحياء إنتاج البتلو ومراكز تجميع الألبان،

• ومزارع الإنتاج السمكي ببركة غليون بكفر الشيخ ومزارع شرق التفريعة بمُحافظة بورسعيد، ومشروعات تعزيز الثروة السمكية في بحيرات قارون والمنزلة والبرُّلس

ثانياً: أهم المستجدات فيما يخص مقارنة مصر بالدول النظيرة

مصر تتصدر أعلى نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠٢٤ حيث احتلت مصر المرتبة الأولى في إفريقيا والتاسعة عالمياً بحسب تقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد ٢٠٢٥

(١): الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

أولاً: أهم مشروعات الطاقة المتحوّلة في مصر

تم تنفيذ ٤ صفقات رئيسية لتحويل الطاقة في مصر من أصل ٧ صفقات على مستوى أفريقيا كالتالي:



ويوضح هذا الدور المركزي لمصر في تحول أفريقيا إلى اقتصاد منخفض الكربون ويضعها كسوق رائدة في مجال الطاقة المتحوّلة

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مقارنة بجنوب أفريقيا والمغرب

تفوقت مصر بشكل واضح على نظيراتها في عام ٢٠٢٤. حافظت المغرب على صفقات أصغر ولكنها عالية التأثير، لا سيما في مجال الأمونيا الخضراء والوقود الصناعي، بينما شهدت جنوب أفريقيا انخفاضا في كل من حجم ونطاق مشاريع الاستثمار.

(١) التدفقات الداخلة لكل من مصر والمغرب وجنوب أفريقيا منذ عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٤:

السنة	التدفقات الداخلة		
	مصر	جنوب افريقيا	المغرب
	٩٠٠	٥١٢٥	١,٧٢٠
٢٠١٩	٥٨٥٢	٣٦٢	١,٤١٩
٢٠٢٠	٥١٢٢	٤,٢١٥	٢,٢٦٦
٢٠٢١	١١٤٠٠	٩,٢٨٠	٢,٢٦٠
٢٠٢٢	٩٨٤١	٣,٤٧٥	١,٠٥٥
٢٠٢٣	٤٦٥٧٨	٢,٤٦٩	١,٦٣٩
٢٠٢٤	٤٥٥,٤١٤	٥٩٩,٥٩٣	٩٠٢,٧٨٣

*المصدر: تقرير LYNX Egypt للاستشارات الاستراتيجية في مجال العمال - يوليو ٢٠٢٥

(٢) التوزيع القطاعي واختلاف السياسات:

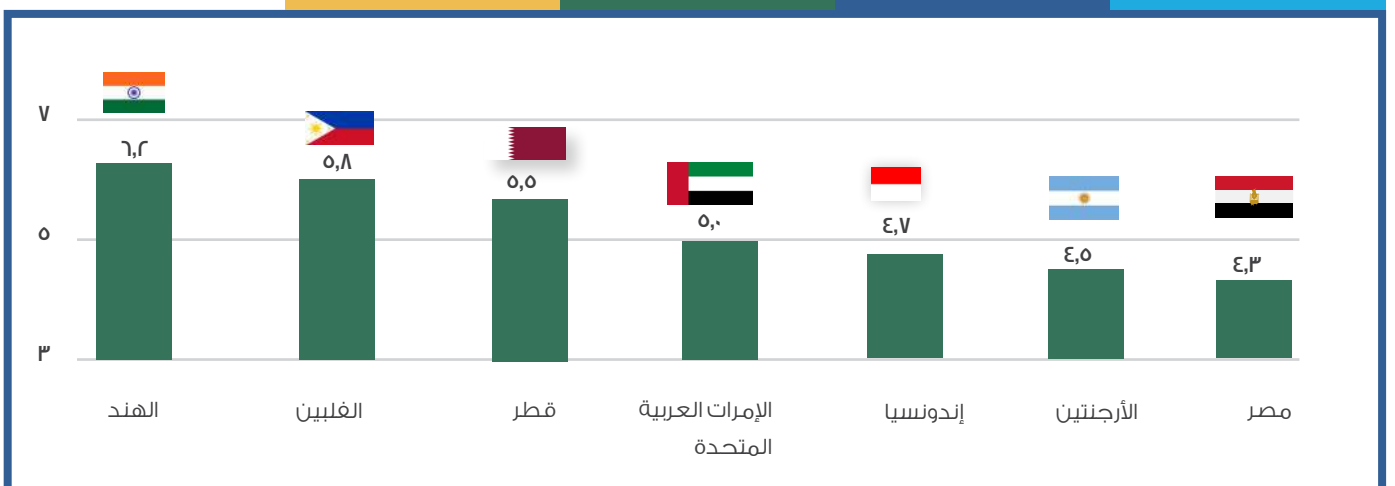
الدولة	التركيز القطاعي
مصر	البناء، مصادر الطاقة المتجددة، الهيدروجين الأخضر
المغرب	الألومنيوم، الوقود الصناعي
جنوب أفريقيا	التصنيع والتعدين التقليديان

*المصدر: تقرير LYNX Egypt للاستشارات الاستراتيجية في مجال العمال - يوليو ٢٠٢٥

(٢): النمو الاقتصادي في مصر

ثالثاً: تطوّر معدلات النمو الاقتصادي في مصر مقارنة بالدول ذات معدلات النمو المرتفعة

الدول ذات معدلات النمو المرتفعة بالمقارنة مع مصر



*المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي - إبريل ٢٠٢٥

ملحق (1)

أمثلة للإنفاق على بعض أهم برامج
الحماية الاجتماعية وأثر ذلك على
تحسن المؤشرات المتنوعة



موازنة 2026/2025
"موازنة كل المصريين"

أ) جهود دفع الحماية الاجتماعية (أ:أ) برامج الأمان الاجتماعي بموازنة 2026/2025

إجمالي مخصصات الأمان الاجتماعي

55,7 مليار جنيه

1
مساعات الضمان الاجتماعي وبرنامجي
تكافل وكرامة وبرنامج دعم التعليم المجتمعي

عدد الأسر المستفيدة

5,2

مليون أسرة



المبلغ المخصص

54

مليار جنيه

2

معاش الطفل

عدد الأسر المستفيدة

30

ألف أسرة



المبلغ المخصص

147

مليون جنيه



3
إعانات الشؤون الاجتماعية والبرنامج القومي
لتنمية الطفولة المبكرة

عدد الأسر
المستفيدة

23

ألف أسرة



المبلغ المخصص

1,5

مليار جنيه



برنامج تكافل وكرامة

على مدار الـ 10 سنوات الماضية، ارتفع عدد الأسر المستفيدة ليصل إلى 7,7 مليون أسرة في 2025 مقارنة بعدد 1,7 مليون أسرة في 2015. بينما بعد تخارج بعض الأسر من البرنامج خلال السنوات الماضية لتحسن وضعهم، بلغ العدد الحالي للأسر المستفيدة من البرنامج اليوم إلي 5,2 مليون أسرة. وتجدر الإشارة إلى انه تم إطلاق برنامجي تكافل وكرامة في عام 2015 بهدف دعم الفئات الأكثر احتياجاً في قرى صعيد مصر وفي المناطق المجاورة لمحافظة القاهرة والجيزة، ولكن الآن يتم تطبيقهما في كافة محافظات مصر.

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي - مايو 2025



كرامة

يهدف برنامج كرامة الى تقديم مساعدة مالية لفئتين بالأسر الفقيرة هما كبار السن وذوي الهمم، بالنسبة لكبار السن فيشترط برنامج كرامة ان يكون السن فوق 65 عاما وان يكون غير قادر على العمل والكسب والا يكون للأسرة أي مصدر دخل ثابت

تكافل

يهدف برنامج تكافل الى تقديم دعم نقدي للأسر الفقيرة والتي لديها اطفال يتعلمون في مراحل التعليم المختلفة من مرحلة الحضانة وحتى المرحلة الثانوية وذلك للمساعدة في استمرار هؤلاء الأطفال في العملية التعليمية



وجدير بالذكر أن البرنامجين لا يشملان فقط الدعم النقدي، ولكن يتضمن أيضاً الدعم التموييني من السلع والخبز، والإعفاء من مصروفات التعليم، ومساعدات تكافؤ الفرص التعليمية في مرحلة التعليم الجامعي والشهادات العليا، وخدمات التأمين الصحي الشامل، وبرامج الرعاية الصحية، والعلاج علي نفقة الدولة، وخدمات برنامج بطاقة الخدمات المتكاملة لذوي الإعاقة، وشهادات محو الأمية، والأولوية في تلقي خدمات المبادرات الرئاسية المختلفة.

كرامة

وفيما يلي بيان بالمخصصات الشهرية لكافة مستفيدي برامج الدعم النقدي التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي بدءاً من شهر ابريل 2025:

تكافل

المبلغ الأساسي الموجه لدعم الأسر:

(المبالغ بالجنيه)

ذو الإعاقة

884

(المبالغ بالجنيه)

دعم الأسرة التي لديها 3 أطفال في الدعم

584

دعم الأسرة التي لديها 2 طفل في الدعم

648

دعم الأسرة التي تجاوز أبنائها 18 سنة

648

دعم الأسرة التي لديها طفل حتى 6 سنوات

94

دعم الأسرة التي لديها طالب بالتعليم الابتدائي

125

دعم الأسرة التي لديها طالب بالتعليم الإعدادي

156

دعم الأسرة التي لديها طالب بالتعليم الثانوي

219

دعم الأسرة التي لديها طالب بالتعليم الجامعي

375

المسن من 65 سنة فأكثر

884

اليتيم

705

الفتاة التي بلغت سن 50 سنة دون زواج

705

الأرملة او المطلقة او المهجورة التي لم تنجب

705

أولاد المطلقة

648

(أ:ب) بعض أهم مخصصات الدعم بموازنة 2026/2025

150

مليار جنيه

دعم المواد البترولية والكهرباء

ويمثل ما تتحمله الخزانة العامة
نتيجة بيع بعض المنتجات
البترولية بأسعار أقل من تكلفة
توافرها للسوق



16,8

مليار جنيه

مخصصات الأغذية

ضمن باب شراء السلع
والخدمات، وهي
مخصصات الأغذية
للوزارات

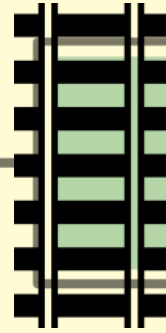


5,2

مليار جنيه

دعم السكة الحديد

وهو إجمالي المبلغ المخصص
لدعم الخطوط غير الاقتصادية
في المحافظات

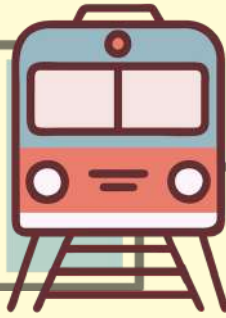


1,8

مليار جنيه

دعم اشتراكات الطلبة بالقطارات ومترو الأنفاق

ويمثل ما تتحمله الحكومة
لمواجهة الفرق بين قيمة
الاشتراك التجاري والقيمة
المخفضة للطلاب



2,5

مليار جنيه

دعم نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية

وهو الدعم الممنوح لسد العجز
الجاري الناتج عن توفير الخدمة
بأقل من تكلفتها الاقتصادية



8,1

مليار جنيه

مخصصات النقل والانتقالات العامة بموازنة 2026/2025



13,6

مليار جنيه

دعم الإسكان الاجتماعي

ويمثل ما تتحمله الخزانة
العامة لدعم محدودي
الدخل المستفيدين من
هذا البرنامج



3,5

مليار جنيه

برنامج دعم توصيل الغاز الطبيعي لل منازل



موازنة 2026/2025... "موازنة كل المصريين"



(٢) أمثلة لبعض أهم
برامج الحماية الاجتماعية
الموجهة للفئات المستفيدة
وفقاً لموازنة 2026/2025 - البرامج والآداء



حماية المرأة

٢:ب



إجمالي المبلغ
المخصص لبرامج
المرأة بموازنة
2026/2025

حماية الأطفال

٢:أ

إجمالي المبلغ
المخصص لبرامج
الطفل بموازنة
2026/2025



أمثلة لبعض أهم البرامج الموجهة لحماية المرأة

أمثلة لبعض أهم البرامج الموجهة لحماية الطفل

54,8
مليار جنيه

خدمة صحية متميزة للمرأة

24,1
مليون جنيه

الارتقاء بالمنظومة التعليمية للمرأة

8,9
مليون جنيه

ضمان تكافؤ الفرص في توفير
فرص عمل للمرأة

1,1
مليار جنيه

برامج التمكين الاقتصادي والسياسي
والاجتماعي للمرأة ومكافحة العنف



8,8
مليار جنيه

خدمة صحية متميزة للطفل

29,7
مليار جنيه

الارتقاء بالمنظومة التعليمية للأطفال

200,5
مليون جنيه

الارتقاء بمنظومة التعليم الفني

29,4
مليار جنيه

توفير وظائف المستقبل لذوي
الهمم والفئات الأولى بالرعاية

هذا بالإضافة إلى بعض مخصصات الحماية الاجتماعية الأخرى الخاصة بالطفل وفقاً للبيان المالي عن موازنة 2026/2025، ومن بينها:

157

مليون جنيه
لأمراض
سوء
التغذية

1,5

مليار جنيه
لبرامج
الطفولة
المبكرة

180

مليون جنيه
للتأمين
الصحي
للأطفال دون
سن المدرسة

147

مليون جنيه
لمعاش
الطفل

تابع: أمثلة لبعض أهم برامج الحماية الاجتماعية الموجهة للفئات المستفيدة وفقاً لموازنة 2026/2025 - البرامج والآداء



٢:هـ

حماية كبار السن



إجمالي المبلغ المخصص
لبرامج كبار السن بموازنة
2026/2025

تحسين جودة
الخدمات الطبية
206,1
مليون جنيه

200
مليون جنيه
لدعم التأمين
الصحي لغير
القادرين

تعزيز المسؤولية
المشتركة تجاه كبار
السن الأولى بالرعاية
513,7
مليون جنيه

أمثلة لبعض
أهم البرامج
الموجهة لكبار
السن

ضمان حياة
كريمة لكبار
السن
514,9
مليون جنيه

هذا بالإضافة إلى
كافة المبادرات
والبرامج الأخرى
التي تراعي كبار
السن

54 مليار
جنيه
لبرنامج تكافل وكرامة
ومعاش الضمان
الاجتماعي

وفقاً لموازنة البرامج والآداء والبيان المالي لموازنة 2026/2025

٢:ز حماية ذوي الهمم



برامج التعليم
68,5
مليون جنيه

الإعداد التربوي
والبدني
3
مليون جنيه

توفير العمل اللائق
وتعزيز دمج ذوي الهمم
422,4
مليون جنيه

545,6
مليون جنيه
إجمالي المبلغ المخصص
لبرامج ذوي الهمم
بموازنة 2026/2025
ومن أهم البرامج:



٢:ج

حماية الشباب

إجمالي المبلغ المخصص
لبرامج الشباب بموازنة
2026/2025



أمثلة لبعض أهم البرامج الموجهة لحماية الشباب

650,1
مليون جنيه

الارتقاء
بالمنظومة
التعليمية
للشباب

643,1
مليون جنيه

تحسين جودة
الخدمات الطبية
العامة والنفسية
للشباب والنشء

1,6
مليار جنيه

هذا بالإضافة إلى بعض مخصصات الحماية الاجتماعية الأخرى الخاصة
بالشباب وفقاً للبيان المالي عن موازنة 2026/2025، ومن بينها:

تعيين أكثر
من 75 ألف
معلم
و 30 ألف
طبيب
و 10 آلاف
ببقي أجهزة
الدولة

مبادرة لتوفير
سيارات
تاكسي تعمل
بالغاز الطبيعي
وسيارات ربع
نقل وطرحها
للشباب
1 مليار
جنيه

اشتراكات
الطلبة
بالقطارات
ومترو
الأنفاق
1,8 مليار
جنيه

تمويل
المشروعات
المتوسطة
والصغيرة
ومتناهية
الصغر بمبلغ
3 مليار
جنيه

تطور الإنفاق على قطاع الصحة خلال عشر سنوات (٢٠١٤ - ٢٠٢٤)

(وفقاً لوزارة الصحة - مؤتمر الصحة والإسكان أكتوبر 2024)

العلاج على نفقة الدولة

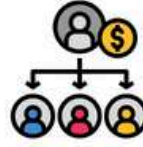
عام 2024

21 مليار جنيه

2,3 مليون مواطن



التكلفة



عدد المستفيدين

عام 2014

3 مليار جنيه

0,9 مليون مواطن

المبادرة الرئاسية لإنهاء قوائم الانتظار شاملة التخصصات (من ٢٠١٨ حتى أكتوبر ٢٠٢٤)

التخصصات	عدد الحالات أو العمليات
جراحات الرمد	٧٤٧,٠٣٦
جراحات العظام	٨٩,٥٠١
جراحة مخ وأعصاب	٩٣,٨٧٣
جراحات القلب المفتوح	٧٣,٧٧٨
قساطر القلب	٥٤١,٠٦٥
زراعة كلى	٩٤٥
زراعة كبد	١,٢٨٩
زراعة قوقعة	١,٥٥٩
القسطرة المخية	١٢٨,٩٢٧
جراحات الأورام	١٥٩,٧٨٥
جراحات المفاصل	١١٢,٠٥٥
القسطرة الطرفية	٧٨,٧٨٨

إجمالي التكلفة
20,8 مليار جنيه



*المصدر: وزارة الصحة - مؤتمر الصحة والإسكان أكتوبر 2024





أمثلة للإنفاق على بعض أهم المشروعات في قطاع الصحة

خلال الفترة (2014 - 2024)

(وفقاً لوزارة الصحة - مؤتمر الصحة والإسكان أكتوبر 2024)

إجمالي الانفاق ١ تريليون جنيه

العلاج على نفقة الدولة

86,8 مليار جنيه



إنشاء وتطوير
المستشفيات والخدمات

٣٣٠ مليار جنيه



منظومة التأمين
الصحي الشامل

51,2 مليار جنيه



الهيئة العامة
للتأمين الصحي

189 مليار جنيه



المبادرات الرئاسية

32,2 مليار

جنيه



المشروعات القومية
في قطاع الصحة

٩٨.٥٣ مليار جنيه



جائحة كورونا

25,2 مليار جنيه



هيئة المستشفيات
والمعاهد التعليمية

29 مليار جنيه



هيئة الإسعاف

23,5 مليار جنيه



الرعاية الصحية الأولية

25,2 مليار جنيه



هيئة الشراء الموحد

29 مليار جنيه



التطعيمات واللقاحات

16 مليار جنيه



مصرفات أخرى متنوعة

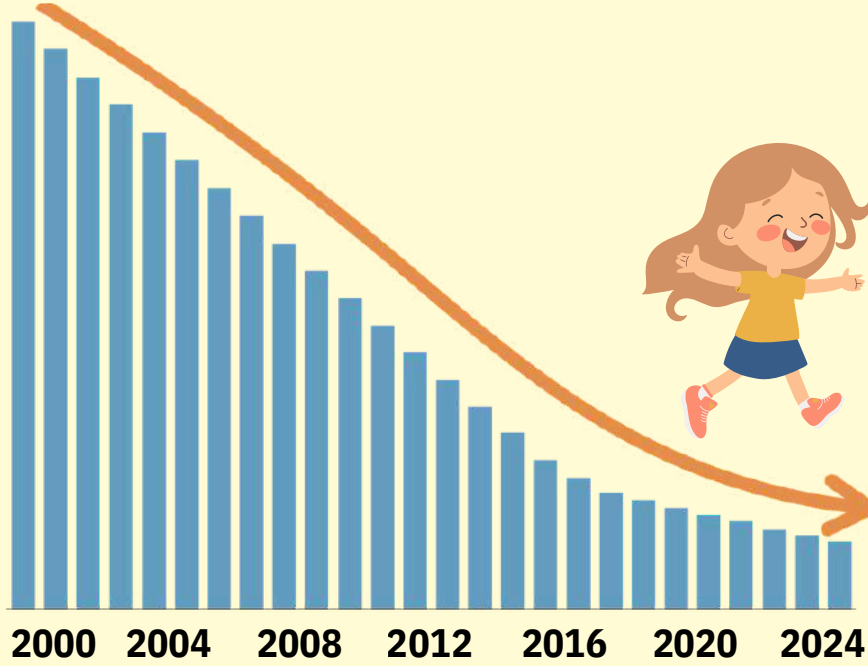
2,2 مليار جنيه



أثر الإنفاق العام في تحسن المؤشرات المتنوعة للصحة

55 لكل
1000 طفل
5.5%

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

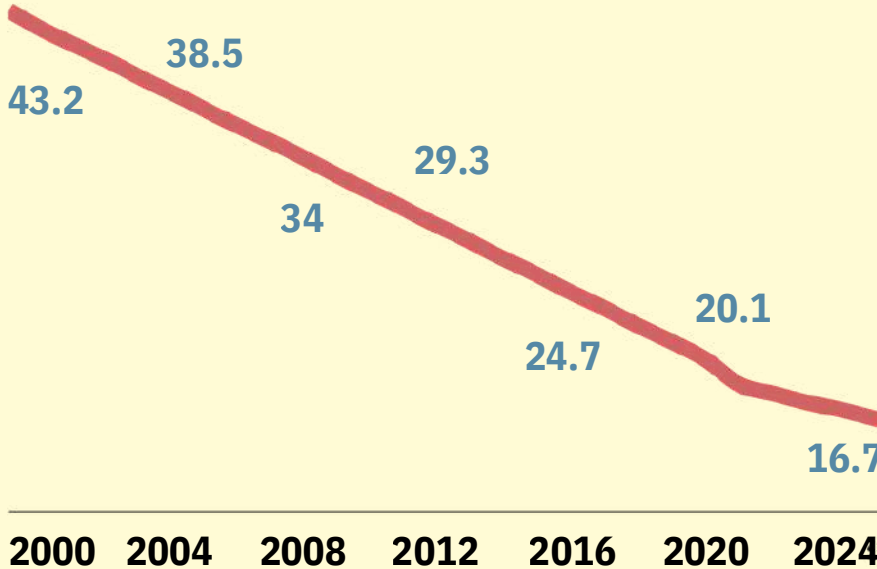


15 لكل
1000 طفل
1.5%

يعكس هذا التحسن الكبير الأثر المباشر لزيادة الإنفاق على الصحة وتوسيع برامج التطعيم وتحسين خدمات رعاية الأمهات وحديثي الولادة، بالإضافة إلى زيادة في كل المستشفيات الخاصة والعام في التأمين الصحي الشامل في مختلف المحافظات وتعزيز الوصول إلى الخدمات الصحية.

43 لكل
1000 طفل
4.3%

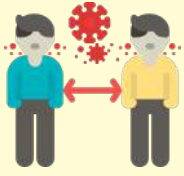
معدل وفيات الأطفال الرضع



16 لكل
1000 طفل
1.6%

إنجاز وطني: القضاء على التهاب الكبد الوبائي سي في مصر

ويعكس هذا التقدم التزام الدولة بالاستثمار في الصحة العامة وتطبيق استراتيجيات متكاملة للوقاية والتشخيص والعلاج



٢٠٣٠-٢٠٢٥

٢٠٢٣

٢٠١٩

٢٠١٨

٢٠١٦

٢٠١٤

٢٠١١

من المتوقع أن تنخفض نسبة انتشار فيروس سي إلى أقل من ٣٪ بحلول عام ٢٠٣٠ مع توسيع نطاق العلاج

انخفاض معدل الانتشار إلى أقل من ١٪

بمعدل انتشار ينخفض إلى حوالي ١٠٪

نسبة انتشار فيروس سي تُقدَّر بـ ١٤,٧٪ بين الفئة العمرية من ١٥ إلى ٥٩ عام

مصر تصبح أول دولة في العالم تحصل على شهادة المستوى الذهبي في التخلص من التهاب الكبد سي من منظمة الصحة العالمية

إطلاق حملة "مليون صحة 100"

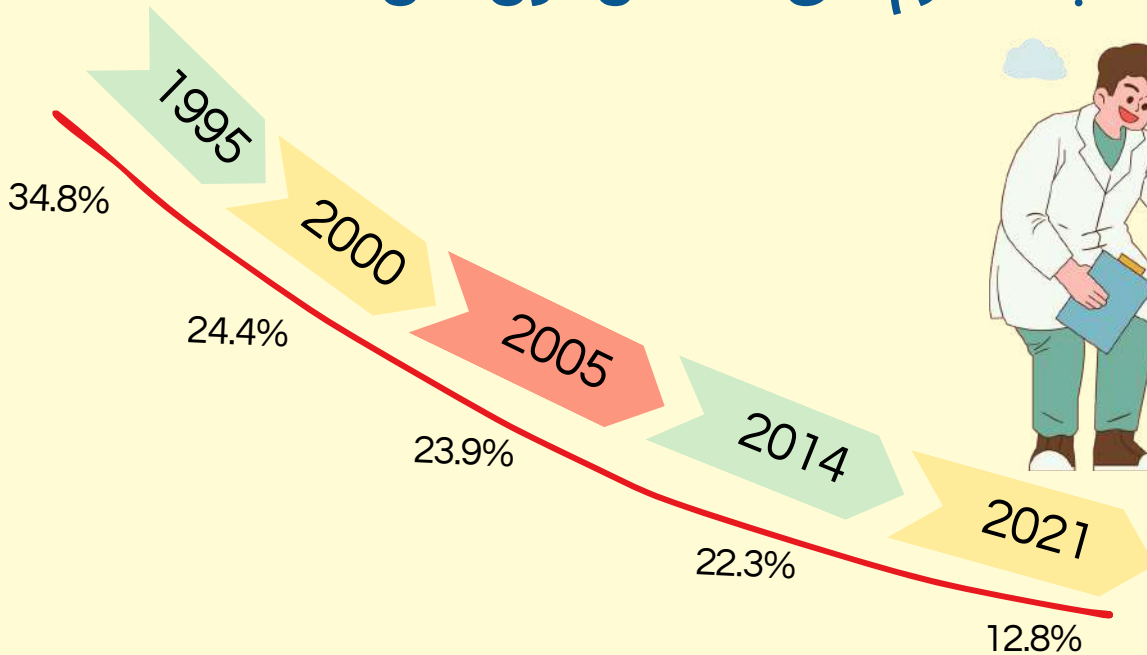
بداية الخطة القومية للفحص والعلاج لفيروس سي

تم فحص أكثر من ٥٠ مليون شخص
تم علاج أكثر من ٤ ملايين شخص
أقل من ١٪ معدل انتشار

بنهاية عام ٢٠١٩
٨٧٪
من حاملي الفيروس تم تشخيصهم
٩٣٪
من الحالات المشخصة تم علاجها

نجحت مصر خلال العقد الأخير في تحقيق إنجاز وطني غير مسبوق في القضاء على التهاب الكبد الوبائي سي، حيث انتقلت من واحدة من أعلى نسب الانتشار عالميًا مطلع العقد الماضي إلى نموذج يحتذى به في الكشف المبكر والعلاج الشامل. فقد تمكنت الحملات القومية، مثل مبادرة "100 مليون صحة"، من فحص عشرات الملايين وتوفير العلاج بالمجان، مما ساهم في خفض معدل الانتشار بشكل متسارع، وصولًا إلى توقع إعلان مصر خالية من المرض بحلول عام 2030.

نسبة التقرم لدى الأطفال دون سن الخامسة

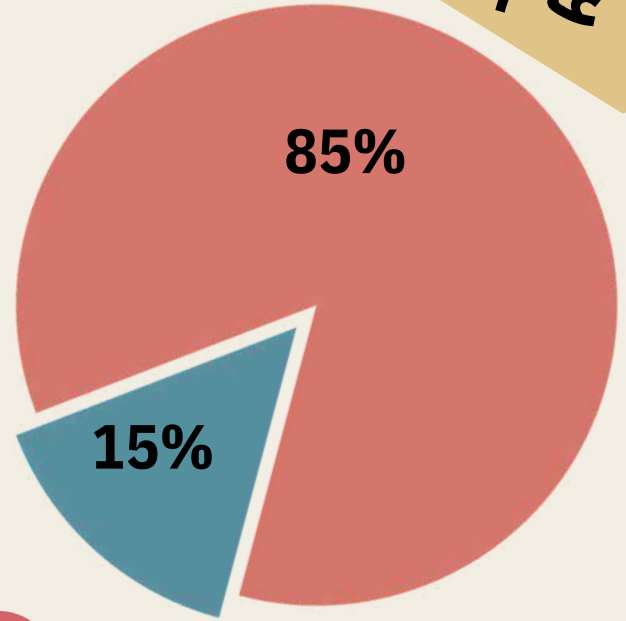
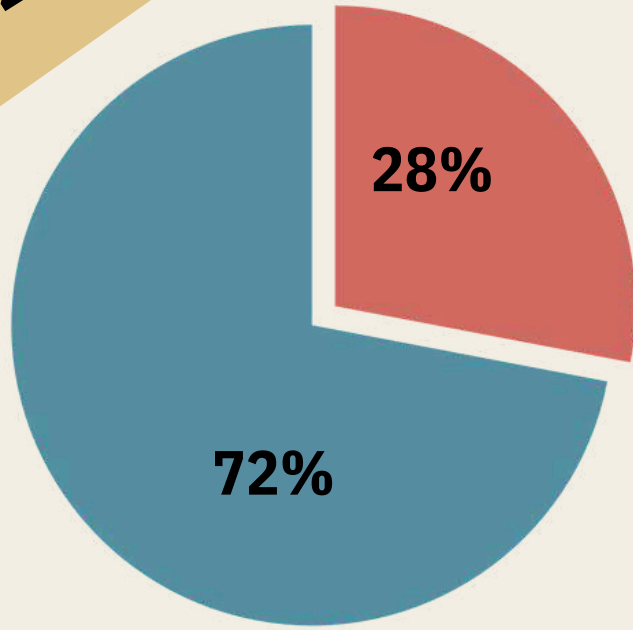


ويعكس هذا تراجع معدل التقرم بين الأطفال دون سن الخامسة من ٣٤٪ في أواخر التسعينيات إلى ١٢,٨٪ في عام ٢٠٢١ إلى الجهود الحكومية الواسعة في مجالات التوعية الغذائية للأمهات، وتوسيع برامج التغذية المدرسية بعد سن ستة أشهر، مما ساهم في تحسن المؤشرات الصحية للأطفال بشكل ملحوظ.

نسبة التغطية بالتطعيمات الأساسية

عام 2024

عام 2000



تلقوا التطعيمات الأساسية



لم يتلقوا التطعيمات الأساسية





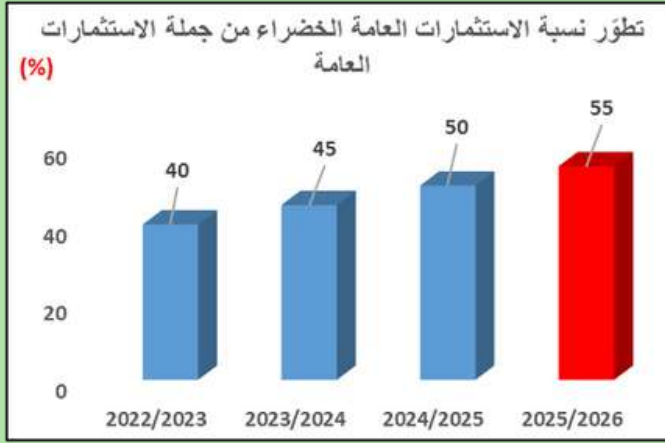
التحول إلى الاقتصاد الأخضر

4



تكثيف الاستثمارات العامة الموجهة للاقتصاد الأخضر، لتصل نسبتها إلى 55% من إجمالي الاستثمارات العامة بخطة عام 2026/2025، مُقابل نسبة مُتوقعة لعام 2025/2024 في حدود 50% ونسبة فعلية في عام 2024/2023 لا تتجاوز 45%، ونسب أقل في الأعوام السابقة.

مستهدفات التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر (2025 - 2030)



- زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المصرية إلى 42% بحلول عام 2030.
- رفع نسبة مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن 50%.
- تحويل مصر إلى مركز إقليمي للهيدروجين الأخضر بحلول عام 2026 و مركز عالمي بحلول عام 2030.
- تحسين ترتيب مصر في المؤشر العالمي للأداء البيئي لتكون من بين المراتب الخمسين الأولى.
- تحسين ترتيب مصر في المؤشر العالمي لأداء تغير المناخ لتكون من بين الدول العشر الأولى.

كما تعمل الدولة على دمج البعد البيئي في خطط الإنفاق العام ودعم الاقتصاد الأخضر من عدة مشاريع:



قطاع البيئة

- مبادرة 100 مليون شجرة
- مكافحة التصحر
- تطوير منظومة النظافة
- منظومة المخلفات الصلبة
- الإدارة المستدامة للملوثات العضوية
- إنشاء وتطوير محطات معالجة المخلفات.



قطاع النقل

- استكمال مشروع القطار الكهربائي السريع.
- استكمال مراحل مشروع خطي مونوريل العاصمة الإدارية والسادس من أكتوبر.



قطاع الموارد المائية والري

- تطوير وتأهيل شبكات المساقى والتحول إلى الري الحديث
- المشروع القومي لتأهيل وتبطين الترع
- محطات معالجة الصرف الصحي
- إحلال وتجديد محطات و شبكات مياه الشرب
- إنشاء وتشغيل محطات تحلية مياه البحر لتوفير مصادر بديلة للمياه.




قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

- تنفيذ محطات طاقة شمسية جديدة في عدد من المحافظات.
- التوسع في مشروعات طاقة الرياح لدعم الشبكة القومية للكهرباء.
- إحلال وتجديد نظم الأمن الصناعي وحماية البيئة

جمهورية مصر العربية



للمزيد من التواصل:

 www.budget.gov.eg

 www.mof.gov.eg

 www.twitter.com/MofEgypt

 www.facebook.com/MOF.Egypt

 www.linkedin.com/company/mof-egypt

 www.instagram.com/mofegypt <https://>

 www.youtube.com/MofEgypt